الأمم المتحدة

A/56/PV.16

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **١٦**
الأربعاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام (A/56/160 و Corr.1 و Add.1)

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نتوجه بالشكر إلى عمدة مدينة نيويورك، السيد جولياني، على بيانه الملهم صباح يوم الاثنين. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد له ولشعب نيويورك عميق تعاطفنا في أعقاب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر. ونشيد بأبناء شعب الولايات المتحدة لما أبدوه ويبدونه من شجاعة ومرونة في أعقاب الهجمات الإرهابية.

إن الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في ذلك اليوم المشؤوم في نيويورك وواشنطن العاصمة تذكرنا بضعف جميع البلدان بغض النظر عن حالة التأهب التي تعيشها. ولا يوجد بلد محصن من هذا النوع من الهجوم. وهي تذكرنا بأن الإرهاب يستطيع، في لحظات غير متوقعة على الإطلاق، أن يضرب في صميم أي مجتمع حر ومسالم فيلحق به الأضرار الجسيمة، البشرية والمادية.

وفي العالم المعاصر المتصف بالحرية والديمقراطية والتسامح لا يتخيل المرء ببساطة أن يختار بعض الناس اللجوء إلى هذه الوسائل الشريرة للإعراب عن أي شكل إن وجد أصلا من أشكال الغضب أو الإحباط. والواقع أنه لا يمكن تبرير أي صورة من صور الإرهاب، ولا يمكن التساهل مع الذين يرتكبون أعمالا إرهابية. فالإرهاب، بكل بساطة، عمل شرير ولاإنساني. وهو استهزاء بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وهو على هذا النحو يشكل تهديدا دائما للسلم والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي وكل المؤمنين بالحرية والعدل والسلام والتسامح والقيم الديمقراطية موقفا صلبا لدحر هذا البلاء واستئصال شأفته.

ولقد كان المرء يرجو أمام الاتفاقيات العديدة لمناهضة الإرهاب أن تكون لدينا التدابير اللازمة للتعامل مع الإرهاب. ولكن الأمر ليس كذلك، للأسف. فإما أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-56143 (A)
0156143

الصكوك غير شاملة بما فيه الكفاية، وإما أننا، وهو الأهم، نفشل في تنفيذها بالكامل وبفعالية.

وقد خطا مجلس الأمن يوم الجمعة المنصرم خطوة شجاعة وتاريخية باتخاذه ١٣٧٣ (٢٠٠١) الشامل والبعيد الأثر لمواجهة كل جوانب الإرهاب ضمن نهج عالمي وشامل. فالقرار يطالب، ضمن ما يطالب به، بأن تصبح الدول الأعضاء أطرافا في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ونحن نحث جميع الدول الأعضاء على أن تتخذ إجراء عاجلا لإنفاذ أحكام القرار.

وعلى الدول جميعها أن تلتزم التزاما أكيدا بالكف عن تقديم أي نوع من أنواع الدعم الإيجابي أو السلبي – بما في ذلك الدعم السياسي أو المعنوي أو الدبلوماسي – لأي جماعة إرهابية بصرف النظر عما تمثله من أيديولوجيات أو عقائد. وتزداد أهمية ذلك في منع الإرهابيين من استخدام أراضي أي دولة عضو لارتكاب أعمال إرهاب في أراضي دولة أخرى.

وليست لدى الإرهابيين قيم إنسانية أو أخلاقية، أو احترام لحقوق الإنسان، والواقع أنهم لا دين لهم. فالديانة الوحيدة التي يدينون بها هي إرهاب البشر والتمثيل بهم وإلحاق أكبر قدر من المعاناة البشرية والأضرار المادية بهم. ولذا فمن المهم ألا نخلط بين الإرهاب وأي جماعة عرقية أو أي دين.

ومكافحة الإرهاب تضطلع بها جميع الدول، ويجب أن تضطلع بها في إطار التضامن والتعاون الدوليين. ويجب أن تكون شاملة وواسعة النطاق بقدر الإمكان من حيث إجراءاتها ودعمها على السواء، إذا كان لها أن تكون صالحة للبقاء وأن تنجح. ويجب أن تنفذ كذلك بموجب القانون الدولي بحيث لا تتعاطف أية جهة مع الإرهابيين.

وقد آن الأوان لكي يتخذ كل منا إجراءات على الصعيد الوطني، ولكي نتخذ جميعنا إجراءات جماعية على الصعيد الدولي بغية تحديد جميع الإرهابيين ومنعهم من تخطيط أو تنفيذ أعمالهم الشائنة والشنيعة. وفي هذا الصدد، من الضروري لجميع الدول أن تتمكن من التنفيذ الكامل للاتفاقيات الموجودة والمعنية بالإرهاب الدولي. ومن المهم، بالمثل، أن تتسق الإجراءات الدولية للبحث عن مرتكبي الهجمات الإرهابية والقبض عليهم لكي يجري تقديمهم إلى العدالة. وسيكون من الأمور الهامة جدا بالنسبة لجميع الدول أن تتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي بغية تبادل المعلومات والاستخبارات بشأن أنشطة المجموعات المشتبه فيها.

ومع ذلك، فمن المهم أن ندرك أن كثيرين منا قد لا تكون لديهم الخبرة اللازمة لوضع تشريع ملائم يدخل أحكام الاتفاقيات الدولية ضمن قوانيننا الداخلية. ونطالب الأمين العام وتلك البلدان التي تحظى بخبرة بأن تقدم المساعدة التقنية اللازمة إلى البلدان التي تحتاج إليها.

وندرك تماما الصلة الوثيقة والمعقدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول عليها. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في تموز/يوليه الماضي، مارست دول كثيرة الضغط بكل حق لكي يتضمن برنامج العمل تدابير تحول دون قيام الدول ببيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للأطراف من غير الدول. ورغم جهودنا وتصميمنا، لا تزال الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة تصل إلى أيدي الجماعات الإرهابية والمتمردين والعناصر الأخرى الخارجة عن القانون. ولما كنا ننتمي إلى القارة الأفريقية، فإننا نشهد كل يوم الخراب الفظيع الذي تتسبب فيه هذه الأسلحة. والمأساة التي وقعت مؤخرا قد برهنت مرة أخرى أنه يجب على جميع الدول أن تعمل بأسلوب حاسم ومتماسك لكي تمنع بيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لأطراف من غير الدول. ولا يمكننا بأي حال أن نحقق النجاح في مكافحة الإرهاب إن لم نتخذ خطوات شاملة للحيلولة دون حصول الجماعات الإرهابية على أي نوع من الأسلحة، بما فيها الأسلحة البيولوجية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ونعرب عن امتناننا لوفد الهند على عرضه مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي. ونقدر بنفس الدرجة مشروع اتفاقية قمع الإرهاب النووي، الذي قدمه الاتحاد الروسي. ونؤيد الاقتراحات التي تضمنها ونرجو أن تتناول جميع الدول الأعضاء كلا المشروعين بأسلوب بناء ومنتج بغية اعتمادهما في تاريخ مبكر.

وتؤيد بلادي دائما جميع المبادرات الدولية التي تستهدف مكافحة الإرهاب الدولي. وكنا ضمن البلدان القليلة الأولى التي وقّعت في العام الماضي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأصدرنا مؤخرا قانون الجريمة الاقتصادية ومكافحة غسل الأموال، الذي يسمح بالمراقبة والرصد الدائم لجميع العمليات في قطاع الأعمال خارج حدودنا. وقد صدقنا على عدد من الاتفاقيات الهامة التي تتناول الإرهاب الدولي، كما أننا بصدد التصديق على الاتفاقيات الباقية.

ونتعهد مرة أخرى بأن نلتزم التزاما كاملا بالعمل مع المجتمع الدولي على استئصال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إلى الأبد وأن نجعل هذا العالم مكانا أكثر أمانا للأجيال القادمة.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أكرر عميق مواساتنا وتضامننا مع جميع من عانوا من الخسارة الفادحة في الأرواح نتيجة للهجمات الإرهابية المؤلمة في ١١ أيلول/سبتمبر. وشهدت البرازيل هذه الأعمال المشينة بغضب. ونعرب عن اهتمامنا بالضحايا وأسرهم.

لقد سعت الهجمات على الولايات المتحدة إلى بث الخوف والشلل. ولكنها فشلت في ذلك. والاستجابة الرصينة والحاسمة من الشعب الأمريكي تبعث على الاحترام والتضامن وتساعد على تكوين إحساس عالمي بأن الوقت قد حان لمكافحة الإرهاب بحسم.

والمجتمع الدولي يجتمع هنا لكي يؤكد من جديد إدانتنا المطلقة للإرهاب ولكي يرسم استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن أن يكون هناك تبرير أيا كان للأعمال الإرهابية. فهي أعمال تنم عن جبن ووحشية ولا يمكن انتحال أي عذر للسماح بها، سواء كان عذرا سياسيا أو دينيا أو أيديولوجيا. ويجب أن يمثل مرتكبو الهجمات الإرهابية أمام العدالة، بالإضافة إلى من يقدمون لهم الدعم ويحتضنونهم.

وموقف البرازيل إزاء هذه القضية واضح جلي. ودستور البرازيل الاتحادي يؤكد استنكار الإرهاب والعنصري بوصفه من المبادئ التي تحكم علاقاتنا الدولية. ويضع الدستور الإرهاب أيضا ضمن الجرائم البشعة التي لا يمكن أن ينتفع مرتكبوها من إمكانية الإفراج عنهم بكفالة أو العفو العام عنهم.

وكما ذكر السيد سيسو لافر، الوزير البرازيلي للعلاقات الخارجية، فإن الهجوم الإرهابي على الولايات

المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر شكل تهديدا مباشرا لجميع الدول المتحضرة ولقيمنا الديمقراطية.

وأيدت البرازيل الإجراءات الفورية التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن استنكارا للهجمات وأكدت من جديد تصميمنا على مكافحة الأعمال الإرهابية بكل ما لدينا من وسائل، حيث أن هذه الهجمات تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ونرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١)، الذي يؤكد أسس الإجراءات الدولية المتضافرة، كما نرحب باتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في الأسبوع الماضي، ويتضمن مجموعة من التدابير بمقتضى الفصل السابع من الميثاق لتعزيز التعاون الدولي في مجموعة كبيرة من المجالات. وتتضمن تدابير تستهدف القضاء على الشبكات المتسعة النطاق التي يستخدمها الإرهابيون للحصول على الدعم والتمويل.

ويجب ألا ندخر جهدا لكي نكفل التنفيذ الكامل لهذه القرارات، فضلا عن اتخاذ أية تدابير إضافية تتطلبها الجمعية العامة ومجلس الأمن. وستتخذ البرازيل على الفور جميع التدابير اللازمة لكي تمتثل امتثالا كاملا لهذه الأحكام.

ويجب أن نعزز كذلك جهودنا التعاونية على الصعيد الإقليمي في مكافحة الإرهاب. وأيدت البرازيل عقد اجتماع وزاري على وجه السرعة لمنظمة الدول الأمريكية لمواجهة العدوان على الولايات المتحدة. ثم اتخذت تدابير محددة لتدعيم التعاون في نصف الكرة الجنوبي بغية تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة.

وفضلا عن ذلك، اتخذت البرازيل مبادرة الاستعانة بمعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة. ودخلت آليات المساعدات المتبادلة حيز النفاذ اعترافا بأن الهجمات الإرهابية التي عانت منها الولايات المتحدة تمثل هجوما على جميع الدول الأمريكية. وتقرر أيضا، كمسألة تتسم بأهمية عاجلة، تقديم مشروع اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب إلى الاجتماع المقبل للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

ويستند هذا الالتزام بتعزيز شبكتنا الجماعية للأمن في مواجهة التهديدات الإرهابية إلى تدابير مناهضة الإرهاب التي اعتمدت عبر السنين على الصعيدين الإقليمي والوطني. وأسفر إعلان وخطة عمل ليما لعام ١٩٩٦، لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن التزام ماردل بلاتا لعام ١٩٩٨، عن وضع أسس لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية. وعلى الصعيد دون الإقليمي ، دأبت الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل على العمل معا بفعالية لتحقيق التكامل في أنشطة الشرطة والاستخبارات لمكافحة الإرهاب عبر الحدود.

وبفضل العمل في إطار أوسع نطاقا للتدابير التي اعتمدتها الأمم المتحدة عبر السنين، وعلى وجه التحديد بمقتضى قراري الجمعية العامة ٤٩/٦٠ و ٥١/٢١٠، أنشأنا شبكة من الاتفاقيات المترابطة المعنية بالتعاون القضائي لضمان مساءلة مرتكبي تلك الجرائم. وتتخذ البرازيل حاليا تدابير لضمان أن تصبح طرفا في كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات.

ورحبت البرازيل باعتماد الاتفاقية الدولية لوقف تمويل الإرهاب. وقدمت نهجا جديدا تمس الحاجة إليه للتصدي للخطط المالية المعقدة التي تدعم الأنشطة الإرهابية. ومهدت الاتفاقية أيضا الطريق من أجل اتخاذ إجراء وقائي متضافر بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات المالية في أرجاء العالم. ونحث أيضا جميع الوفود على المضي قدما بخطى ثابتة في المفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب.

وتقدم هذه المبادرات صورة واضحة عن المواضيع الهامة التي ناقشتها بالفعل الأمم المتحدة في مكافحتها

الإرهاب. ولا تزال هذه الجهود غير كافية . ولا بد أن نضمن ألا تحدث تلك الأعمال العدوانية مرة أخرى على الإطلاق. وتحقيقا لهذا الغرض، وحسبما أكد الأمين العام بالأمس، من الأمور الملحّة أن تضع الأمم المتحدة استراتيجية طويلة الأجل، تشارك فيها كل دولة من الدول الأعضاء.

ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجية اتخاذ إجراءات على جميع الجبهات، بداية من كبح هذه الأعمال على الفور وحتى الوقاية منها في الأجل البعيد، بما في ذلك وضع إطار قانوني شامل، حسبما يطالب بذلك قرار الجمعية العامة ٤٩/٦٠. ويتعين أن تعتمد هذه الاستراتيجية أيضا بدرجة كبيرة على دور مجلس الأمن في حل الصراعات ، بصفته الهيئة الدولية الوحيدة المخولة بأن تأذن باتخاذ إجراءات قسرية.

وستكون الحرب ضد الإرهاب بالضرورة معركة صعبة تستغرق وقتا طويلا وتتجاوز كبح مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم وتقتضي الضرورة يقينا اتخاذ إجراءات قمعية ضد خلايا الإرهابيين. وفي حالات كثيرة، ستصبح هذه الإجراءات القمعية الوسيلة الفعالة الوحيدة المتوفرة فورا لاستعادة الأمن وإزالة الخطر الوشيك الذي تمثله الضربات الإرهابية.

ولكن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر تبرز مدى أهمية اتخاذ تدابير وقائية للتصدي للتهديدات الإرهابية. ويتعين أن تشمل الجهود التعاونية بالضرورة تبادل المعلومات بين وكالات الاستخبارات ، ووضع ضوابط صارمة على الحدود بشأن العمليات المشتبه فيها، وتفكيك الشبكات المالية التي تدعم الأنشطة الإرهابية، وتعزيز الأمن في شبكات النقل. ولقد أدت الإنجازات الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات التي أدخلتها العولمة إلى جعل الجماعات الإرهابية حتى أكثر مراوغة، بما في ذلك ارتباطاتها بكوارث معاصرة أخرى، من قبيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتجارة غير الشرعية في الأسلحة.

ويجب علينا أيضا أن نجد طرقا تعاونية لمواجهة الآثار المأساوية الناجمة عن الأعمال الإرهابية المترتبة في اقتصادات جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، على نحو ما شهدناه في الأسابيع القليلة الماضية.

إن الإرهاب سيفشل بالتأكيد وستسود الحكمة دون شك إذا ضمنا أن تستند أسس الاستقرار الدولي إلى التسامح والعدالة والسعي لتحقيق الرخاء والسلام للجميع. وحسبما قال الرئيس فرناندو إنريكي كاردوسو مؤخرا، لا بد لنا أن نكفل ألا تصبح العولمة مرادفا لعدم المساواة على نحو متطرف، بل بدلا من ذلك ينبغي أن تعني العولمة ضمان زيادة مشاركة الجميع.

وفي نهاية المطاف، يكمن الأمن في بناء عالم أفضل وأكثر إنصافا حولنا. عالم نستخدم فيه على النحو الأوفى وبصورة فعالة صكوك الميثاق لحل الصراعات والوقاية منها.

ونتفق تماما مع ما قاله السيد كوفي عنان الأمين العام ومفاده أن الأمم المتحدة في موقف فريد يسمح لها بمواجهة هذه التحديات. فهي توفر محفلا لبناء تحالف عالمي يستطيع أن يطور بصورة شرعية التصدي في الأجل البعيد للإرهاب وأسبابه.

وتهيئ هذه المناقشة فرصة ليظهر المجتمع الدولي عزمه على إيقاع الهزيمة بالإرهاب. وينبغي أن تستفيد هذه المناقشة من الخبرة الكبيرة والمعرفة اللتين اكتسبتهما شتى أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ومنظمات أخرى تُعنى بهذه المسألة بصورة مباشرة على جميع المستويات.

وينبغي أن يتكاتف المجتمع الدولي في هذه اللحظة ليتخذ بصورة رسمية خطوات جوهرية معينة توضح عزمنا على التصدي بصورة حاسمة لنكبة الإرهاب. وقد تشمل تلك الخطوات ما يلي: أولا، ضمان اعتماد الاتفاقيات المناهضة للإرهاب الموجودة حاليا على نطاق العالم وتنفيذها بالكامل؛ وثانيا، مضاعفة الجهود لاستكمال المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية مناهضة الإرهاب الشاملة؛ وثالثا، الطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يطرح فيه توصيات بشأن اتخاذ تدابير لتعزيز دور الأمم المتحدة ، والوكالات الدولية والمنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب؛ ورابعا، الامتثال الصارم لتدابير منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى، وبخاصة، القيام على النحو الأوفى بتنفيذ التدابير المتضمنة في الاتفاقيات الدولية المعنية بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛ وخامسا، بحث اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز التعاون في مجالات من قبيل ضبط الحدود، والمؤسسات المالية، وتبادل المعلومات وإنفاذ القوانين؛ وأخيرا، ضمان أن يسترشد التصدي الدولي للإرهاب، خاصة، عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة وفرض تدابير قسرية بالمبادئ الواردة في الميثاق وفي القانون الدولي.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين الذين تكلموا من على هذا المنبر لأنقل إليكم يا سيدي تهانئي القلبية المخلصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة . وأنا مقتنع بأن حكمتكم وقدرتكم الفكرية وملكاتكم الدبلوماسية ستسير أعمالنا وتحقق نتيجة ناجحة لهذه الدورة التي أفسدت أجواءها الأحداث المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر.

واسمحوا لي أن أعبر عن احترامي لسلفكم السيد هاري هولكري لما يتحلى به من جدارة وأن أهنئه على معرفته وقدرته التي أدار بهما مهمته الصعبة خلال رئاسته للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

وأخيرا اسمحوا لي أن أهنئ مرة أخرى السيد كوفي عنان على إعادة انتخابه الرائع أمينا عاما وأن أبلغه دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية التام لجهوده الهامة التي يقوم بها بلا كلل دفاعا عن حقوق الإنسان وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى مبادراته العديدة الجديرة بالثناء من أجل استقرار السلام والأمن الدولي في سائر أنحاء العالم، وفي بلدي بصفة خاصة.

والمناقشة الحالية دليل إضافي ، إن كانت ثمة ضرورة لذلك، على أن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي غمرت الحكومة الأمريكية وشعبها في حالة من الحزن، لم تؤثر على الأمريكيين فحسب. لقد كان عدد كبير من الضحايا من رعايا بلدان شتى مما له دلالة كبيرة. وهناك كثيرون بيننا أيضا ممن فقدوا أقرباء أو أصدقاء كانوا من بين الضحايا.

ومنذ الساعات الأولى عقب المأساة ، أعرب سعادة اللواء جوزيف كابيلا، رئيس الجمهورية، عن تعازي وتضامن الكونغوليين مع أصدقائهم أبناء شعب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي تلك المناسبة، طالب بضرورة العثور على مرتكبي تلك الجريمة المروعة وتقديمهم إلى العدالة ومعاقبتهم لكي يكونوا عبرة لمن يعتبر.

ونعرب عن استنكارنا للعواقب المروعة لهذه المأساة، التي أثبتت مرة أخرى، وكأنما يلزم إثبات، أن الإرهاب الدولي أمر في غاية الخطورة، وأن العمل المشترك من جانب المجتمع الدولي بأسره وجميع الدول المحبة للسلام لازم لوضع حد له.

ويرى وفدي أن مشاركة المجتمع الدولي بأكمله في الكفاح ضد هذا البلاء تتوقف على التزام جميع الدول

باحترام الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، من خلال التقيد بهذه الصكوك واتخاذ التدابير الضرورية على الصعيد الوطني لكفالة تنفيذها على الوجه الأكمل.

وبالرغم من أن أحكام القانون الجنائي لا تشمل تعريفاً واضحاً للإرهاب، كما هو الحال في عدد لا بأس به من البلدان، فقد دعا بلدي دائماً إلى الأخذ بسياسة الوقاية وقمع الإرهاب الدولي، على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. أما على الصعيد المحلي، والحال كذلك منذ ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٠، فإن المرسوم الذي ينشئ نظاماً للأسلحة النارية والذخائر، بعد تعديله، يُخضع لإذن رئيس الجمهورية استيراد الأسلحة النارية ووضعها في ترسانات الدولة والمستودعات الحكومية، وسحبها من هذه المواقع، ونقلها والاتجار بها وحيازتها وترخيصها وإهداءها وتركها وبيعها. وقد حرم القانون الكونغولي منذ ذلك الحين على أي شخص من غير المنخرطين في الخدمة العسكرية امتلاك الأسلحة النارية، وخاصة المسدسات أو الرشاشات القصيرة أو البنادق أو أي نوع من الأسلحة النارية الآلية ذات القدرة على إطلاق الرصاص على دفعات.

وعلى الصعيد الإقليمي، بلدي طرف في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن منع الإرهاب ومكافحته. وتدرك جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياستها الخارجية أنه لا يمكن تسوية المشاكل التي تواجه العالم اليوم باستعمال القوة وأنه في الصراع ضد الإرهاب يلزم إيجاد ضمير عالمي واتحاد عالمي بوسعهما القضاء على هذا البلاء وغيره من الأرزاء التي تهدد بقاء الجنس البشري ذاته.

ولهذا السبب وقّع بلدي وصدق على عدة اتفاقيات عالمية تتناول مسألة الإرهاب الدولي. وتشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية طوكيو المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ المعنية بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات؛ واتفاقية لاهاي المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات؛ واتفاقية مونتريال المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني؛ واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، التي أقرّتها الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣؛ والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي أقرّتها الجمعية العامة أيضاً في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩؛ وبروتوكول مونتريال المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضدّ سلامة الطيران المدني.

علاوة على ذلك فإن المشاورات جارية الآن لانضمام بلدي إلى جملة صكوك أخرى ذات صلة بمكافحة الإرهاب، من بينها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي أقرتها الجمعية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وقد دعت جمهورية الكونغو الديمقراطية دائماً إلى محاربة الإرهاب بجميع وجوهه ومظاهره. لذلك فإنها ترحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي يشكل في نظرنا خطوة أولى هامة صوب وقف هذا البلاء ومن ثم القضاء عليه. بيد أن وفدي يرى أن إعداد مشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب من شأنه أن يساعد مساعدة كبيرة في هذا السبيل وأن يكمل إلى حد كبير اتفاقيات مكافحة الإرهاب القائمة وأن يشكل إطاراً قانونياً فعالاً لمحاربة أعمال الإرهاب وردع ارتكابها. ومن المستصوب أن تبدي الوفود المشتركة اعتدالاً

في مواقفها لتمكين الجمعية العامة من اعتماد هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

ويرى وفدي أيضاً أن مفهوم الإرهاب يجب ألا يقتصر على الأعمال التي يرتكبها أفراد أو جماعات منعزلة فحسب. بل يجب أن يغطي مفهوماً أوسع بكثير، يشمل أيضاً الأعمال المنظمة المرتكبة على نطاق واسع التي تستعملها الدول بمثابة أداة سياسية، والتي تكون خطيرة للغاية في طابعها والعواقب المترتبة عليها. وهذا هو إرهاب الدولة ، بعواقبه التي تفوق الحصر، الذي تمارسه الآن ضد الشعب الكونغولي المسالم البلدان المجاورة لنا التي عبرت حدودنا لكي تحاصر إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومع الإفلات التام من العقاب.

وإذا كان الشعب الكونغولي والحكومة الكونغولية قد أسرعا بإبداء تضامنهما مع شعب الولايات المتحدة الصديق في أعقاب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، فهذا يرجع إلى معاناة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها من العدوان المسلح واحتلال أراضيها من قِبل البلدان المجاورة منذ أكثر من ثلاثة أعوام وإلى الآن، وهي لذلك تعي المعنى الحقيقي للفظة ''الرعب''.

ومن دلائل ذلك الرعب اليومي المذابح التي ترتكب يومياً ضد السكان المدنيين، وحالات الإعدام بدون محاكمة أو خارج نطاق القانون، وطرد مجموعات سكانية بكاملها، وأخذ الرهائن، واختطاف الطائرات والاستيلاء غير المشروع عليها وتدميرها، واغتصاب النساء وإحراقهن أحياء بصفة منتظمة، وإشاعة الفقر، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ونشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عمداً وبقصد إجرامي، وما إلى ذلك. لذلك أصبح الرعب ظاهرة مألوفة لدى سكان بلدي بسبب الجيوش النظامية التابعة لبلدان الجوار المذكورة.

ويوجد على رأس إحدى هذه الدول الإرهابية والمارقة المعتدية شخص غير متزن لا يتردد لحظة واحدة في إلزام بلده بانتهاج طريق إرهاب الدولة. وهذا الشخص، الذي ظل يستهزئ بمنطقة البحيرات الكبرى برمتها وبالمجتمع الدولي، يتحمل المسؤولية الأولى عن موت الملايين من المواطنين الكونغوليين. كما أنه يمثل في الوقت الحاضر العائق الوحيد الذي يحول دون إعادة السلام الدائم والكرامة إلى ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية. فكراهيته لغالبية مواطنيه لا تتيح له أن يرى أن الوقت قد حان الآن لإحلال وبناء السلام والعدالة والديمقراطية في منطقتنا، لصالح الشعوب التي تعيش فيها بطبيعة الحال.

ولابد أن تسبب لنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أكبر الشواغل. إذ يلزم إبان هذه المعاناة وهذا الحزن الهائلين أن نجدد تفانينا في سبيل قضية السلام أكثر من أي وقت مضى. ويرى وفدي أن الأمر يقتضي التعجيل بالانتهاء على وجه السرعة من مناقشة إقرار تعريف عالمي للإرهاب، فضلاً عن إعداد اتفاقية شاملة تفصيلية لمكافحته. وتلقى هذه الفكرة بالفعل تأييداً إجماعياً من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، التي ينتمي إليها بلدي، والتي أكّد مؤتمر قمتها الثاني عشر، المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا عام ١٩٩٨ من جديد إرادة الدول الأعضاء في الامتناع عن تنظيم أو تسهيل أو المشاركة في ارتكاب أعمال الإرهاب في أراضي دول أخرى. وأعرب مؤتمر القمة في نفس المناسبة عن إدانته القاطعة للدعم السياسي أو الدبلوماسي أو الأدبي أو المادي للإرهاب بجميع أشكاله ووجوهه.

وقد قررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين أن تعقد مؤتمراً رفيع المستوى في عام ٢٠٠٠

لصياغة رد مناسب من المجتمع الدولي على ظاهرة الإرهاب الدولي وعلى جميع أشكاله ومظاهره. ولم يتحقق هذا الحلم حتى الآن، ولدى وفدي ما يحمله على الاعتقاد بأن الوقت أخيراً قد حان للتفكير جدياً في هذا الأمر.

وختاماً أود أن أعرب عن تقديري الشديد للسيد جورج باتاكي والسيد رودولف جولياني، محافظ ولاية نيويورك وعمدة مدينة نيويورك على التوالي، فضلاً عن سكان هذه المدينة، للإجراءات الرائعة والمسؤولة التي تم اتخاذها في مواجهة هذه المحنة الرهيبة التي يعانونها.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): في بداية هذه الدورة، رحبنا بقرار الجمعية العامة بأن تنظر في البند المعروض علينا اليوم، وتعهدنا بتقديم دعمنا التام والثابت حتى يمكن لمنظمتنا أن تباشر دورها المشروع انطلاقا من موقف قوي ونشط وواضح لا لبس فيه فيما يتعلق باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء عليه، وفقا لأحكام ميثاقنا ومعايير القانون الدولي.

وأتى قرار الجمعية العامة هذا نتيجة للأحداث المفجعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والتي ألبست الولايات المتحدة، بل والعالم المتحضرة بأسره، ثوب الحداد، وأثرت سلبا على أمن الأمم. ولم يكن ممكنا تصور وقوع أحداث من هذا القبيل، ولا يمكن لأحد أن يبررها. وهي تذكرنا بضعفنا أمام الأفراد ومجموعات الأفراد الذين يرتكبون أعمال عنف عشوائية همجية لا يمكن أن يفكر فيها أي إنسان متحضر. ولا شك أن هذه الأعمال الرهيبة التي طالت عواقبها الوخيمة أكثر من ٨٠ أمة، بما فيها باراغواي التي فقدت اثنين من رعاياها، غيرت السياق الدولي الذي استُهل فيه هذا القرن الجديد. لذا، يجب على أسرة الأمم المتحدة أن تتسلح بأقوى التزام وعزم لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ولن يكون من السهل نسيان لحظات الألم والعجز، وأحزان ملايين الناس في كل بقاع العالم، وأسر الضحايا وأسر الذين ضحوا بأرواحهم ببسالة في سبيل إنقاذ الآخرين. وقد شاهد العالم كله صورهم التي أثارت الأسى في النفوس ولا تزال حية في ذاكرتنا.

وقد أعرب رئيس جمهورية باراغواي، لويس أنجيل غونزاليس ماتشي، باسم حكومة وشعب بلدي، بمجرد علمه بالأحداث، عن إدانته واستهجانه لهذه المأساة. وأعرب أيضا عن تضامنه مع شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومع أسر الضحايا. وتعهد بدعم حكومة باراغواي الكامل والثابت لحكومة الولايات المتحدة في جميع جهودها للتعرف على مرتكبي هذه الجرائم وتسليمهم إلى العدالة، وكذلك من يوفرون لهم المأوى والدعم. فهذه الأعمال لا يمكن السماح بها عند بناء نظام دولي يقوم على مبادئ العدالة والقانون الدولي وحقوق الإنسان. هذا هو رأي حكومة باراغواي. لذا، فإننا لسنا محايدين، ولن نكون مترددين في وجه تلك الجريمة الجبانة التي أودت بأرواح أعداد كبيرة من الأبرياء. وسنظل ندعم جميع جهود هذه المنظمة والمجتمع الدولي لاجتثاث هذه الممارسات الإجرامية من جذورها.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، سافر وزير خارجية باراغواي، خوسيه أنطونيو مورينو روفينللي من واشنطن إلى نيويورك ليرى ما تبقى من مركز التجارة العالمي بعد الهجوم الوحشي الذي تعرض له، وليعرب – كمواطن آخر – عن تضامنه مع نيويورك ومع ضحايا هذه الفاجعة الرهيبة.

وبمجرد وقوع الأحداث، اعتمدت حكومة جمهورية باراغواي تدابير داخلية لأحكام السيطرة وتعزيز الأمن فيما يتعلق بالدخول إلى أراضينا ومغادرتها، ولتوسيع تبادل

المعلومات وزيادة التنسيق بين مختلف الإدارات الحكومية وفقا لمعايير قوانيننا المحلية ومعايير حرية التنقل.

وفي إطار السلطة القضائية، وتحت إشراف المحكمة العليا، وبالتعاون الوثيق مع وزارة الداخلية، نقوم حاليا بإعداد ودراسة صياغة أولية لقانون يهدف إلى إدراج تعريف جريمة الإرهاب في قانون العقوبات.

وفي الإطار الإقليمي، تشرفت باراغواي بعرضها على المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية القرار الذي وافق عليه ٣٤ عضوا بتوافق الآراء؛ والذي يدعو إلى عقد الاجتماع التشاوري الثالث والعشرين لوزراء خارجية نصف الكرة الغربي، بغية بحث هذا الموضوع على سبيل الاستعجال في إطار منظمة الدول الأمريكية.

كما أيدت باراغواي مبادرة البرازيل التي جاءت في أوانها، بطلب عقد اجتماع للهيئة التشاورية لمعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة – وهي آلية دفاع جماعية للبلدان الأمريكية. واتفق في هذا الاجتماع على أن تعتبر الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية هجمات ضد جميع دول نصف الكرة الغربي، وأنه من الضروري بالتالي تقديم المساعدة المتبادلة الفعالة للتصدي لهذه الهجمات.

وفي السياق دون الإقليمي، طلبت بلادي عقد اجتماع، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، لوزراء داخلية بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وهي – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل – لتوسيع نطاق التعاون قدر الإمكان فيما بيننا ومع البلدان الأخرى، بغية إجراء تبادل للمعلومات والدراسات والإجراءات المضادة للأنشطة الإرهابية، وإنشاء فريق عامل دائم لتقييم الإجراءات المشتركة والمنسقة المناهضة للإرهاب؛ والنظر في الإجراءات التي ستدرج في الخطة الأمنية الإقليمية، وفقا للقرار الذي اتخذه وزراء الداخلية. كما دُعي البَلَدان المنتسبان إلى السوق المشتركة، بوليفيا وشيلي، إلى المشاركة في هذا العمل.

ومنذ انعقاد الدورة السابعة والعشرين، في عام ١٩٧٢، ما زال بند التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي مدرجا بصفة مستمرة، وإن كان على استحياء، في جدول أعمال منظمتنا. ذلك أن العوامل المختلفة التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة، بما فيها العوامل الأيديولوجية، عرقلت اتخاذ قرارات وتدابير سليمة لمكافحة ممارسة الإرهاب التي لا يمكن تبريرها. وكان لزاما علينا أن نعايش المأساة التي شهدناها وجها لوجه كيما نعبئ توافقا في الآراء حول الحاجة الماسة إلى التصدي بسرعة، وربما جذريا، لهذا النوع من الأعمال الإجرامية. فالأضرار هنا لا تقاس فحسب بضياع آلاف الأرواح، والخسائر الجسيمة التي مني بها الاقتصاد والتمويل على الصعيد الدولي، بل تقاس أيضا – وهذا أمر خطير آخر – من خلال تكنولوجيا وسائط الاتصالات التي عرضت على العالم أجمع، وبشكل حي ومباشر، صورا تثير الأسى في النفوس، من نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا، لجيل بأكمله من أطفال ومراهقين بدت عليهم علامات الخوف وانعدام الأمن؛ ويتساءلون، بعد أن عجزوا عن فهم الأسباب، لماذا حدثت هذه الأعمال غير الإنسانية، وما هو نوع المستقبل الذي ينتظرهم.

ولا يمكن لمنظمتنا أن تنتظر ٣٠ سنة أخرى لتجد الرد على التساؤل حول كيفية مواجهة الإرهاب واستئصال شأفته. فعليها هي أيضا أن تبذل كل جهد ممكن لاتخاذ إجراء جماعي فعال لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، كما يدعو الميثاق.

وكان رد الأمم المتحدة، من خلال القرارين اللذين اتخذهما مجلس الأمن والجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر، سريعا وجماعيا. فقد أعربت عن إدانتها القاطعة لأحداث

١١ أيلول/سبتمبر، وبذلك تكون قد قدمت دليلا واضحا على عزمها على بدء الكفاح ضد هذا الشر المرعب. ويوم الجمعة الماضي اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي كان دون شك إيذانا بمرحلة جديدة في أعمال المجلس، حيث أنه يبدي، في وفائه بالمسؤوليات التي أناطه بها الميثاق، عزمه الوطيد على الإسهام في القضاء على الأفعال التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، كتلك التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر. وهذا القرار يلزم جميع الدول بأن تتحد وتعمل معا من أجل مكافحة كل وسائل الإرهاب، ومرتكبيه والمتواطئين معهم ومن يأوونهم. وتعلن باراغواي في هذا الصدد أنها عاقدة العزم على التصرف وفقا للقرار السالف ذكره، تمشيا مع مبادئ ومعايير القانون الدولي وقوانينها الداخلية، بغية اعتماد التدابير واتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفعال لذلك القرار.

وفي ظل الظروف الراهنة، من الحتمي أن يوضع الإطار القانوني الدولي موضع التنفيذ الفعال من أجل الحيلولة دون حدوث أعمال إرهابية وإجرامية والرد عليها في حالة وقوعها، وأن يتم ذلك بشكل سريع وفعال. ولدينا في هذا الصدد أساس متين من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع والتي اعتمدت تحت إشراف منظمتنا.

وقد أذنت لي حكومة جمهورية باراغواي بأن أوقع في غضون اليومين القادمين على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي اعتمدتها هذه الجمعية العامة في عام ١٩٩٩، والتي ستصبح بمجرد إقرارها من كونغرس باراغواي جزءا لا يتجزأ من قوانيننا الداخلية. وعلاوة على ذلك، يرى وفد بلادي أنه لا بد من إحراز تقدم في سبيل إبرام الاتفاقيتين الجاري مناقشتهما في اللجنة السادسة وهما: الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب التي قدمها وفد الهند، ومشروع الاتفاقية الخاصة بالإرهاب النووي المقترح من الاتحاد الروسي. وأي وقت قد نضيعه في مناقشة تعزيز إطارنا القانوني سيتيح للإرهابيين الفرصة لزيادة قوتهم.

وتتطلب مكافحة الإرهاب بذل جهود مطولة ومتضافرة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بقدر ما تقتضي تعزيز وتعميق التعاون الدولي على جميع المستويات. ونناشد في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو أن تقدم إلى البلدان التي تطلب مساعدة في مجالي التكنولوجيا والتدريب والعون المالي ما تحتاجه من تلك المساعدة لمعاونتها على زيادة قدراتها في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وبالمثل، يرى وفد بلادي أن من الأهمية بمكان إعطاء الوحدات ذات الصلة في الأمانة العامة الموارد التي تحتاج إليها لتعزيز قدرتها على جمع المعلومات وتحليلها؛ ومن المهم كذلك مساعدة البلدان التي بحاجة إلى التعاون، خصوصا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذ مؤخرا.

وفي الختام، يجب على هذه الجمعية العامة، وهي الجهاز العالمي للأمم المتحدة، أن تتخذ القرار السياسي اللازم للعمل بشكل جماعي وفعال وملموس في مواجهة الظروف الحالية، وأن تضطلع بمسؤوليتها في مكافحة الإرهاب بكل مظاهره. ولا بد أن تمثل المناقشة التي نجريها اليوم حول هذه القضية خطوة أولى في ذلك الاتجاه. ويتوجب على الجمعية العامة في هذه الدورة أن تتجاوز مجرد إلقاء بيانات للإدانة أو للتضامن. علينا أن نتعهد اليوم، بطريقة مشتركة ومنسقة ومتضافرة، ببذل الجهود في الأجلين المتوسط والبعيد لتحقيق الهدف المتوقع من هذه المنظمة المتمثل في الوفاء بالتزامن الأخلاقي والقانوني والسياسي بأن نرسي إرثا من الديمقراطية والحرية والسلام والأمن لأنفسنا وللأجيال المقبلة.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): إن مسار تاريخ البشرية قد تغير في ١١ أيلول/سبتمبر عندما أصيب العالم بصدمة وفقد إيمانه نتيجة للأعمال الإرهابية

الجديرة بالازدراء التي ارتكبت في نيويورك، وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وكان ذلك الهجوم موجها ليس ضد الولايات المتحدة فحسب، بل ضد البشرية جمعاء. وتدين جامايكا كل أعمال الإرهاب. كما تدين كل الذين يقومون بهذه الأعمال وكل من يزود الإرهابيين بأي نزع من أنواع الدعم. لقد عانى بلدي، شأنه شأن بلدان عديدة أخرى ممثلة في هذه القاعة، خسائر في أرواح مواطنيه. ونحن نتشاطر الحزن معا في هذه المناسبة. فجميع أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية تناهض كل معايير المجتمعات الإنسانية، ولا يمكن خدمة أي قضية عادلة باقتراف أعمال إرهابية.

ويركز المجمع الدولي اهتمامه منذ ١١ أيلول/سبتمبر على التحديات العديدة التي نواجهها في التصدي لهذه الآفة من آفات مجتمع الأمم. وقد كانت الإجراءات التي اتخذناها حتى الآن وطيدة العزم وواضحة، ولكنها كانت مجرد نقطة البداية. فنحن لم نتخذ سوى الخطوات الأولى ولو أنها خطوات هامة. وسيكون المحك الحقيقي هو مستوى الفعالية الذي نحققه في تنفيذ القرارات التي اتخذناها بالفعل والقرارات التي ستأتي بعد ذلك.

ويوم الجمعة الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي أكد من جديد إرادة المجتمع الدولي على تخليص العالم من الإرهاب، وقرر أن ينشئ في سبيل ذلك إطارا قانونيا للإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء. وهذا الإجراء الحاسم الذي اتخذه مجلس الأمن جاء بعد الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن والجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر، والذي أعلنا بموجبه عن نيتنا بأن نعمل معا لنضع نهاية لآفة الإرهاب الدولي التي تهدد السلم والأمن الدوليين. فالإرهاب يهددنا جميعا. وكما أظهرت الأحداث الأخيرة فإنه ما من أحد من أعضاء المجتمع الدولي بمنأى عن آثاره. كما أكدت تلك الأحداث اعتقادنا بأن الإرهاب الدولي لا يمكن إلحاق الهزيمة به إلا إذا عملنا معا في جهد جماعي نبذله للقضاء على مصادر دعم الإرهابيين.

ونرى من الحتمي أن تتحد كل دول وشعوب العالم لاتخاذ إجراء أو سلسلة من الإجراءات المتواصلة بطريقة متضافرة لإلحاق الهزيمة بالإرهاب. ولا بد لنا من أن نؤكد مجددا التزامنا بالتأكد على أن كل الذين يقومون بأعمال إرهابية أو الذين يدعمونهم سيحاسبون عن أعمالهم في النهاية وعلى نحو حاسم. ويجب ألا يكون هناك أي ملجأ أو ملاذ آمن للإرهابيين أو لكل من يؤيدهم، أو يعينهم، أو يحرضهم.

وعلينا أن نسترشد بالمبدأ الذي أرسته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، الذي يجدر تكراره، وقد جاء فيه ما يلي:

> ”على كل دولة واجب الامتناع عن تنظيم ... الأعمال الإرهابية في دولة أخرى، أو التحريض عليها، أو المساعدة أو المشاركة فيها، أو قبول تنظيم نشاطات في داخل إقليمها تكون موجهة إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال“.

وفي ذلك تأكيد على سياسة حُسن الجوار والصداقة بين الأمم والشعوب. هذه هي التزاماتنا الأساسية إذا كنا نريد أن نكفل سيادة حكم القانون والعدالة في كل مكان لمجتمعنا العالمي.

لقد قالت جامايكا من قبل، وهي تكرر قولها هذا اليوم، إن التعاون الكامل على الصعيد الدولي ما زال يمثل التصدي الأكثر فعالية لتلك الأعمال البشعة. وفي هذا السياق، نحن نؤيد تأييدا كاملا وضع إطار قانوني شامل وفعال لمكافحة الإرهاب. وهذا يشمل العمل الذي تضطلع به اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب من أجل صياغة اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي. ومن شأن هذا الإطار القانوني

المقبول عالميا أن يوفر مستوى التعاون والتنسيق المعترف به كأساس ضروري للعمل الفعال الذي تقوم به الدول الأعضاء. ونحن نحث تلك اللجنة على التحرك بسرعة للبت في المسائل الرئيسية المعلقة بحيث يمكن للجمعية العامة أن تتخذ الإجراء اللازم بشأن هذه الاتفاقية في هذه الدورة.

توجد بالفعل، عدة اتفاقيات دولية توفر الأساس للعمل المتضامن ضد الإرهاب. وهذه الصكوك القانونية، مجتمعة تعتبر أساسا للتصدي للإرهاب من خلال تعاون وتبادل في مجال المعلومات بالشكل الملائم. وتقوم جامايكا باستعراض هذه الاتفاقيات بغية التوقيع والتصديق عليها وتنفيذ الاتفاقيات التي لم يبدأ سريانها بالفعل، على نحو كامل، حسب الاقتضاء. ونحث جميع الدول الأعضاء على القيام بذلك.

وريثما يتم هذا، هناك عدد من الخطوات الهامة التي يمكن أن نتخذها لمكافحة الإرهاب ومؤيدي الإرهاب. لقد واجهتنا العولمة والثورة في تكنولوجيا الاتصالات بتحديات جديدة في الكفاح ضد الإرهاب. وفي هذا السياق، قامت جامايكا، مع بلدان أخرى، في الأسبوع الماضي، بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتجلى في أشكال عديدة من النشاط الإجرامي – منها الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، وغسل الأموال، والنقل غير المشروع للأسلحة – قد استفادت من أوجه التقدم في التكنولوجيا لتوسيع مداها عبر الحدود الدولية. وعلى المجتمع الدولي، كذلك، أن يستفيد من أوجه التقدم التكنولوجي والخبرة المتاحة لشن معركتنا ضد الإرهاب. ويجب أن يكون من لديهم الخبرة على استعداد لتقاسمها مع من يفتقرون إليها، نهوضا بقضيتنا. وتحقيقا لذلك، يجب أن نراعي، في تركيز اهتمامنا، جميع جوانب الإرهاب، والتعامل بفعالية مع جميع الأدوات المتاحة للإرهابيين.

ولدى أي بحث للإرهاب، يجب الاهتمام، بصورة خاصة، بالجهود الرامية إلى مقاومة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تساهم، دون شك، في انتشار الإرهاب وتصعيده. ويجب أن يتقدم المجتمع الدولي باتفاق تام فيما يتصل بهذه المسألة ذات الأهمية البالغة.

هناك عدد من الإجراءات الفورية المطلوبة منا كدول أعضاء. فيجب أن تتخذ إجراءات لمنع وقمع تمويل الإرهابيين. ويجب إزالة قدرتهم على نقل الأموال عبر الحدود لتيسير أنشطتهم واجتياز العالم بهذه السهولة. يجب أن نمنع الوصول إلى الأموال التي يستخدمها الإرهابيون ومؤيدوهم، دون تأخير. وعلينا الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، على مستوى الدول والمجموعات والأفراد. ويجب أن نزيل كل ملاذ آمن للإرهابيين ومؤيديهم. وأن نتقاسم المعلومات الأساسية اللازمة للعمل بفعالية في جهد دولي منسق وتعاوني لمكافحة الإرهاب. ويجب أن نخدم قضية العدالة بالقضاء على الإفلات من العقاب بالنسبة لجميع أعمال الإرهاب، وذلك باستعمال جميع الوسائل المشروعة المتاحة لنا. ويجب أن نضع دائما في الاعتبار أن الإرهاب يؤدي، بقدر كبير، إلى معاناة المدنيين الأبرياء – بما في ذلك النساء والأطفال، الذين نتيجة لذلك، يقعون ضحية للقتل والتشويه واليم مما يسبب مآس إنسانية.

ويجب أن يعمل المجتمع الدولي الآن بعزم وبتروٍّ لضمان عالم آمن لنا وللأجيال المقبلة. وعلينا أن نعمل في اتفاق تام، معا، كمجتمع الأمم، على تنفيذ القرارات التي نتخذها في الأمم المتحدة. وعلينا أن نؤكد ونؤيد الدور القيادي للمنظمة في الكفاح ضد الإرهاب. وقد بدأ مجلس الأمن العمل اللازم لاتخاذ إجراءات فعالة، وعلى الجمعية

العامة أن تتصرف بنفس الأسلوب. فلنمض من هذه القاعة ونحن متحدين في عزمنا. ولنؤكد من جديد إرادتنا الجماعية لتتجاوز أعمالنا أقوالنا، سعيا في هذه القضية.

ختاما، أود أن أضم صوت وفد جامايكا إلى البيان الذي سيلقى باسم الجماعة الكاريبية، في وقت لاحق من هذه المناقشة.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وأؤكد لكم أنكم تحظون بالدعم الكامل لوفد فنلندا في عملكم الذي يتطلب عناية فائقة.

وتؤيد فنلندا تماما البيان الذي أدلى به السيد جان روي، ممثل بلجيكا، باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك النتائج وخطة العمل التي اعتمدها المجلس الأوروبي في جلسته الاستثنائية المعقودة في بروكسل، في ٢١ أيلول/سبتمبر.

وندين الهجمات الإرهابية التي حدثت في نيويورك، وواشنطن العاصمة، وبنسلفانيا إدانة قاطعة، ونعرب عن تضامننا مع الولايات المتحدة. وأود أن أعرب أيضا عن مواساة حكومتي العميقة وتعازيها الصادقة للضحايا ولأسرهم، ولشعب الولايات المتحدة وحكومتها. إن الأحداث البشعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر قد أصابت جميع الدول، كبيرها وصغيرها بصدمة عميقة.

وفي حين أن هذه الأحداث لم يسبق لها مثيل ولا يمكن تصورها من جوانب كثيرة، نجد أن لها عدة سمات مشتركة مع هجمات إرهابية أخرى حدثت في السنوات الأخيرة. ومن هذه الاتجاهات زيادة الطابع المميت للهجمات. ومصدرها المجهول ظاهرة جديدة أخرى، ذلك أن مرتكبي هذه الأعمال يعتمدون على شبكات من مجموعات ومنظمات غير محددة. إن غياب الهياكل التنظيمية والبرامج السياسية المرئية يجعل هذه المجموعات والمنظمات أعداء خفيين. إن أول التحديات التي تواجهها مقاومة الإرهاب، وربما أصعبها، يتمثل أحيانا في تحديد هوية الخصم وموقعه.

وتعتمد قدرة أية حكومة على تصميم استجابة فعالة للهجمات الإرهابية، في هذه الأحوال، على الدعم والتنسيق والتعاون على الصعيد الدولي. لقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى تكوين أوسع تحالف عالمي ممكن ضد الإرهاب، وأكد بشكل سليم على الدور الأساسي للأمم المتحدة، في هذا الصدد. وتشكل الأعمال الإرهابية تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لقد وجهت قرارات مجلس الأمن وبياناته وخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر يوم الجمعة الماضي، رسالة قوية مؤداها أن الإرهاب يجب مكافحته بشكل قاطع.

وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعمل هام، لا غنى عنه، في السنوات الأخيرة، لبناء توافق للآراء حول مبدأ أساسي هو أن الأعمال الإرهابية، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، أعمال إجرامية لا تبررها أية اعتبارات سياسية أو دينية أو فلسفية. فقد ينشأ الإرهاب عن الظلم والقمع، ولكن هذه الظروف لا تبرر الأعمال الإرهابية. فليس هناك إرهاب عادل. مهما كانت الأسباب. وفي الوقت نفسه، يمثل فهم الأسباب الكامنة وراء الإرهاب والقضاء عليها تحديا بالنسبة للمجتمعات وللمجتمع الدولي.

وبينما تسعى المنظمات الإرهابية، بصورة متزايدة، إلى أن نستلهم الأديان المختلفة، من الواضح أن لا يوجد دين يتسامح مع الإرهاب.

وأعلن الاتحاد الأوروبي رفضه القاطع لأي مساواة بين الجماعات الإرهابية المهووسة والعالم العربي والإسلامي. وإن الأعمال الإرهابية تشكل تحديا خطيرا للدول والحكومات في جميع أرجاء العالم. وامتداد المشكلة على

نطاق العالم يحتم على المجتمع الدولي أن يستجيب لها بطريقة منسقة.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن استبعاد أي فئة من الاستجابات التي تتوافق مع القانون الدولي، يجب على الجهود الرامية إلى قمع الإرهاب أن تحترم دائما حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والاتفاقيات الـ ١٢ التي وضعت برعاية الأمم المتحدة لمنع وقمع الأعمال الإرهابية توفر إطارا أساسيا لمكافحة الإرهاب. ونحن ننضم إلى دعوة كل البلدان إلى التوقيع والتصديق على تلك الاتفاقيات وتنفيذها بالكامل. وقد وقعت فنلندا على كل الاتفاقيات الـ ١٢ وستصدق عما قريب على ١٠ منها. والتحضيرات الداخلية اللازمة للتصديق على أحدث اتفاقيتين ستنفذ على سبيل الأولوية.

واتفاقية عام ١٩٩٧ لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل تشمل كل الهجمات بواسطة الأجهزة المتفجرة أو غيرها من الأجهزة القاتلة، بما في ذلك المواد الإشعاعية والعناصر الكيميائية والبيولوجية والسميات الموجهة ضد الحكومات أو مرافق البنى الأساسية، ونظم المواصلات العامة أو أماكن الاستخدام العام. وهي تشكل أداة فعالة بشكل خاص توسع الأساس القانوني للتعاون الدولي في التحري ومحاكمة الأشخاص المنخرطين في الإرهاب وتسليمهم.

ولم يكن تنظيم هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ممكنا بدون إنشاء شبكات عبر وطنية للدعم والتمويل. والواقع أن معظم الهجمات الإرهابية لا تكون ممكنة بدون الموارد المالية المقدمة من الداعمين. واتفاقية عام ١٩٩٩ الدولية لقمع تمويل الإرهاب تقر أن الذين يمولون الجرائم الإرهابية تقع عليهم نفس المسؤولية ويجب معاملتهم بشدة كالذين يرتكبون الجرائم. وتنطبق الاتفاقية على جمع أو تقديم الأموال عن عمد، بطريقة قانونية أو غير قانونية، بنية، أو بمعرفة، أنها ستستخدم في أعمال إرهابية. وما إن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ أو تنفذ تنفيذا كاملا فإنها ستحسن بقدر كبير قدرة الحكومات على العمل معا للحد من خطر الإرهاب.

وعلى الرغم من أن نطاق الاتفاقيات القائمة شامل بدرجة جيدة، لا تزال هناك ثغرات ينبغي ملؤها. وتجري الآن في اللجنة السادسة المناقشات المتعلقة بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، على أساس مشروع نص قدمته الهند. ومن شأن هذه الاتفاقية تعزيز الشبكة الشاملة للاتفاقيات وتعزيز أثر التدابير المتخذة في الأمم المتحدة خلال ربع القرن الأخير. وينبغي تركيز كل الجهود على الجولة الثالثة القادمة من المفاوضات المتعلقة بإيجاد حلول تجعل الاتفاقية مقبول بشكل عام. وينبغي إكمال مشروع الاتفاقية المعنية بقمع أعمال الإرهاب النووي في أقرب وقت ممكن.

وقد شهدت الأسابيع القليلة المنصرمة منذ ١١ أيلول/سبتمبر إدانة جماعية للهجمات الإرهابية بوصفها انتهاكا للقيم الأساسية للأمم المتحدة. وسيعتمد النجاح في مكافحة الإرهاب إلى حد كبير على مواصلة التعاون الدولي ومواصلة تعزيزه. وستكون هناك حاجة إلى طائفة كاملة من الوسائل – القانونية، والمتعلقة بإنفاذ القانون والدبلوماسية، بالإضافة إلى التعاون الوثيق والفعال على المستويات العملية.

وفنلندا تدين بصورة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وسنشارك على الصعيد الوطني وكذلك بوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي في صياغة وتنفيذ استجابة منسقة ومتماسكة لتهديدات الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني أؤكد لممثلة فنلندا على أنني، في اضطلاعي بمسؤولياتي كرئيس، سأبذل قصارى جهدي لاتباع التقليد الذي سنه مواطنها، سعادة السيد هاري هولكيري.

السيد عبود (جزر القمر) (تكلم بالعربية): يقول القرآن الكريم

”كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله“. صدق الله العظيم (سورة آل عمران، الآية ١١٠)

(تكلم بالإنكليزية)

يود وفدي، في البداية، أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به بالأمس ممثل الجماهيرية العربية الليبية بالنيابة عن المجموعة العربية. وبما أن بلدي ضحية للاحتلال، فإن وفدي يؤيد تماما ما قاله في ذلك الصدد، من أننا

”نؤكد أن الاحتلال الأجنبي هو أكبر أعداء الحرية – حرية البلدان، والشعوب، والأقاليم والبشرية“. (A/56/PV.14)

(تكلم بالفرنسية)

وأود بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، أن أتقدم بتعازينا القلبية إلى أسر ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وإلى شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال رئيس دولتنا، أزالي أسوماني [غزالي عثمان]، أدانت حكومة جزر القمر تلك الهجمات على الكرامة الإنسانية، وإننا ندينها اليوم مرة أخرى.

وأود بالنيابة عن وفدي، وأصالة عن نفسي، أن أعرب عن سعادتنا بأن نراكم، سيدي، تترأسون أعمال الجمعية العامة. وإن أعلى السلطات في بلدي ستهنئكم على انتخابكم في سياق المناقشة العامة المقبلة. والآن، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد ثقة وفدي بكم ودعمه لكم أثناء اضطلاعكم بمسؤولياتكم كرئيس.

لقد أعيق عمل المنظمة بدرجة خطيرة في العديد من النواحي. ولكن قلوبنا هي التي تأثرت عميقا أكثر من عملنا. وقد أصابتنا جميعا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المحزنة بصدمة في كرامتنا وإنسانيتنا. فالأعمال الوحشية التي اتسمت بقسوة نادرة والتي ضربت نيويورك وأماكن أخرى كانت تهدف إلى إيذاء البشرية.

وفي مؤتمر قمة الألفية المعقود في السنة الماضية في نفس هذه القاعة، أثار رؤساء دولنا وحكوماتنا القضية الحقيقية للإرهاب الذي يهدد الديمقراطية والحرية في جميع بلداننا. وخلصوا إلى أن من الضروري القضاء عليه بكل الوسائل الممكنة. وهنا، تشعر حكومة جزر القمر بالارتياح إزاء التصميم الذي أظهره مجلس الأمن. ونحن نؤيد بلا تحفظ دعم المجلس لمكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الأمن الصادر في الأسبوع الماضي ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يدين بوضوح وبلا مواربة جميع أعمال الإرهاب ووسائله وتمويله وممارساته، والذي يسلط الضوء على حاجة المجتمع الدولي للرد بفعالية وكفاءة على الإرهاب.

وبالطبع، لمكافحة عولمة الإرهاب — وهو بلاء يتجاوز حدود بلداننا الجغرافية ويتخطى كل خطوط الدين والعادات – لا يمكن ان نضمن نجاح هذه المهمة الهائلة إلا بالتعاون والتضامن الدوليين. وتعتقد حكومتي انه لكي نكافح بفعالية هذا البلاء، وهو الذي يهدد ثقافاتنا ومجتمعاتنا، فان التنسيق المتكامل من جانب دولنا، وبشكل اكثر تحديدا ضمن إطار منظمتنا العالمية، هو اكثر مسارات التقدم فعالية وموثوقية.

وتدعو حكومتي بشكل عاجل إلى تعاون المجتمع الدولي من أجل المكافحة الفعالة للإرهاب بجميع أشكاله. ولن يمكننا من ذلك إلا الإصرار الدولي، في إطار احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على وضع حد لهذه

الأعمال المشينة. والإرهاب لا تسلم منه في حقيقة الأمر منطقة في العالم ولا قطاع في المجتمع.

وترى حكومة جزر القمر انه يجب أن ننظر بشكل عاجل في اتخاذ عمل موضوعي وملموس يستهدف محاربة شر الإرهاب من خلال معالجة جذوره ذاتها. ومما يؤسف له أن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة ولكنه وصل في انفجار ١١ أيلول /سبتمبر إلى أبعاد تفوق التصور.

ويجب ان يصبح البحث عن حلول ملائمة وشاملة ودائمة أولوية في الكفاح الذي بدأ الآن ضد هذا الشر. ولتحقيق تلك الغاية، يتفق وفدي على التصريح الذي أدلى به الأمين العام كوفي عنان في افتتاح الدورة السادسة والخمسين قائلاً:

”وينبغي عدم ادخار أي جهد لتقديم المرتكبين الى العدالة، في عملية واضحة شفافة.“ (A/56/PV.7).

وينبغي ان يبقى تقرير الأمين العام الواضح والشامل والدقيق عن أعمال المنظمة، الذي يستحق اهتمامنا الكامل، أداة حاسمة تساعد في توجيه فكرنا وتوجيه عملنا القادم بشكل عقلاني. ويدعم وفدي الخطوط العريضة التي تشكل أساس تلك الوثيقة، ويسرنا الترحيب بمقترحات الأمين العام السديدة ودعمه بقوة.

وكما كانت في السابق، تبقى الشواغل ذاتها جزءاً من الصورة. وتبدو أن الصراعات ممعنة في مناطق عديدة. ونحن نتذكر الحكمة التي عمت مؤتمر قمة الألفية، والذي أعلن خلاله انه لا يمكن فصل السلم والأمن الدولي عن تخلف النمو الذي يسود العديد من بلداننا.

وتنبثق الصراعات في هذه البلدان من أسباب متنوعة ترتبط بدرجات متفاوتة بمشاكل تخلف النمو. وهذا يعني أننا بحاجة الى استجابة متعددة الجوانب وانه يجب علينا ان نقترح عملا عالميا وملموسا.

إن الحاجة الى تكثيف التعاون الدولي متعدد الجوانب هو احتياج واضح. ويجب ان نواجه التحديات التي تشكلها الحاجة الى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من اجل التنمية البشرية المستدامة.

ويبين تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا العام أننا مازلنا بعيدين عن تحقيق أهدافنا، حتى بالرغم من أن القضاء على الفقر بحلول العام ٢٠١٥ ما برح من بين إحدى أولوياتنا. ان الفقر والإيدز والمشاكل المتعلقة بالصحة العامة وتغير المناخ والضرر الذي أصاب بيئتنا والمشاكل المتعلقة بالتعليم وحقوق الطفل والإرهاب — كل هذه القضايا تستحق منا اهتماماً خاصاً واستجابة ملائمة. ولتحقيق ذلك يجب ان يكون التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أوسع نطاق ممكن وبأكثر كثافة ممكنة.

يجب أن نوسع، من خلال عمليات ملموسة ومتواصلة، الوجود متعدد الجوانب للمجتمع الدولي في بلدان بدأت بالفعل عملية الوفاق وتشهد تحسنا في أوضاعها وبدأت بالفعل سلك طريق السلم والمصالحة، ولاسيما سيراليون وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومقدونيا، وبدرجة أقل جزر القمر وعملية مصالحة فومبوني.

لقد كان بلدي، جزر القمر، ضحية في السنوات الأخيرة للتدخل المستمر، من خلال مرتزقة أوروبيين، مما أدى الى عمليتي اغتيال متتاليتين لرئيسي دولة. وتمت الإطاحة برئيس دولة آخر، كما تم إبعاد رئيس آخر الى جزيرة في المحيط الهندي. ليس ذلك فحسب، ولكننا الآن نبتلي بشر حركة انفصالية. ومع ذلك، فنحن مستعدون للتقدم الى الأمام.

دعونا نشجع كل تلك البلدان، وكذلك عملية السلام في الشرق الأوسط، على التحرك الى الأمام مع الاحترام الشديد لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

وباسم وفدي، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن بلدي ملتزم بالحرب ضد الإرهاب وأنه سيواصل محاربته في ثبات، مع الاحترام الشديد لمبادئ القانون الدولي. ونحن مستعدون لدعم كل القرارات الإقليمية والدولية لتطوير التعاون والتنسيق اللذين يستهدفان مكافحة الإرهاب بكل أشكاله والقضاء عليه.

وفي هذا الصدد، اتخذت حكومتي تدابير وطنية كما أنها وقعت وصدقت على صكوك من اجل مكافحة الإرهاب — صكوك أعدتها، من بين جهات أخرى، جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة .

لقد كان وفدي دائما مؤيدا للعدالة الدولية التريهة. وفي هذا الصدد، نشارك الآن في مناقشات في الدورة الثامنة للجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، وتعهدنا بعد التوقيع على نظام روما الأساسي بالتصديق عليه في المستقبل القريب.

مرة أخرى تدين حكومة جزر القمر بأشد العبارات الإرهاب بكل أشكاله. ونعرب عن فزعنا إزاء هذه الأعمال التي تقتل المدنيين الأبرياء بلا تمييز.

ويؤكد وفدي مرة أخرى على دعمه للامين العام. ونشجعه على متابعة حربه بلا هوادة من أجل عالم يسوده السلام والتسامح ، وندعو كل وفود البلدان الشقيقة والصديقة لأن تعمل معا في تطلعها المشترك من اجل صون السلم والأمن الدولي، مع احترام مبادئ حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية والحكم الصالح، بغية تحقيق الانسجام في العالم من اجل مصالح الحضارة الإنسانية.

السيد ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): لا يمكنني ان ابدأ بياني دون التعبير عن سخط حكومة بيرو وشعبها على الهجوم الوحشي الذي شهدناه في أيلول/سبتمبر الماضي. لقد تم تدبير ذلك الهجوم بطريقة مكيافيلية ووحشية حتى يزهق اكبر عدد ممكن من الأرواح البشرية ويسبب اكبر خسارة مادية ممكنة.

وتشعر بيرو، التي فقدت اكثر من ٢٥ ٠٠٠ نفسا بشرية وموارد مادية قيمة بسبب الإرهاب، والبلدان الأخرى العديدة التي هي أيضا من ضحايا هذا البلاء، بالألم والعجز والسخط التي عاشته دولة عندما هاجمها عدو مجهول بهذا الشكل الشائن، كما لو كان البلاء بلاءها هي. ولذلك نعرب عن تضامننا وخالص تعازينا لشعب الولايات المتحدة وسلطاتها، ونتمنى له القوة والحكمة في التغلب على هذه الأوقات العصيبة.

ورغم ان العولمة جلبت فوائد ومزايا لا يمكن إنكارها إلا أنها نشرت أيضا في كل أرجاء العالم مشاكل كانت تؤثر يوماً في بلدان أو مناطق معينة فقط. ومن الواضح ان الشيء ذاته حدث فيما يخص ظاهرة الإرهاب، إذ تمت عولمتها. واليوم لا يمكن لبلد أن يكون محصنا ضد آثار الإرهاب المدمرة.

علينا أن نفهم ما يعنيه الإرهاب. أنه ظاهرة معقدة. وكثيرا ما يرتبط التعصب بالاتجار بالمخدرات والجريمة ارتباطا وثيقا. وفي كثير من الأحيان لا ندري أين تبدأ الجريمة وأين ينتهي الإرهاب. وهذا نوع جديد من الكفاح الصعب، يتطلب أسلوبا إبداعيا متقدما. ولا يمكن على الإطلاق أن يكون الفوز فيه للقوة العسكرية. بل يمكن كسب هذه المعركة بالذكاء وتحالف الأغلبية من المواطنين الذين يسعون إلى حياة كريمة وسالمة.

والإرهاب هو الانتهاك الأساسي لحقوق الإنسان. كما أنه يشكل جريمة ضد الإنسانية والإرهاب، بممارسته الدموية، وضحاياه من الأبرياء الذين يسقطون عشوائيا، وامتهانه لحياة الإنسان، عملا لا يستحق سوى الشجب الكامل. وأي سبب يساق لتبرير أي عمل إرهابي سيفقد مشروعيته إلى الأبد بسبب أسلوبه وطابعه غير الإنساني.

وفي إطار الأمم المتحدة، أضيف البند المتعلق بالإرهاب إلى جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٢. ومنذ ذلك الوقت، يناقش هذا الموضوع في هذه المنظمة على مستويين رئيسيين. أولا، اتخذ العديد من قرارات الإدانة السياسية للإرهاب، وثانيا، بذلت عدة محاولات لوضع إطار قانوني متوازن بغية منع مظاهر الإرهاب ومعاقبة أولئك المسؤولين عنها وتعزيز التعاون الدولي.

وبالرغم من إقرار ١٢ اتفاقية في إطار هذه المنظمة إزاء جوانب مختلفة للإرهاب، نلاحظ مع القلق أن عدد الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات لا يمثل التوافق العام في الآراء المؤيد للرسائل السياسية التي ترفض هذه الآفة وتدينها. ولا غنى لنا في صراعنا ضد الإرهاب عن تجسيد النقاش السياسي داخل إطار قانوني مناسب. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة بشكل خاص إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي تهدف إلى مكافحة الأنشطة الإرهابية في أدق جوانبها، وأعني بذلك التزويد بالأموال وجمعها ونقلها بغرض دعم تلك الأنشطة. ونأمل أن تدخل أحكام تلك الاتفاقية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

ولا بد أن تستكمل الاتفاقيتان اللتان ما زال يجري التفاوض بشأنهما في إطار اللجنة المخصصة المنشأة بموجب القرار ٥١/٢١٠ – وهما مشروع اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي ومشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي – في وقت قريب، بغية توجيه رسالة واضحة عن تصميم مشترك لدحر الإرهاب. وإن أي تأخير في اعتمادهما قد يحمل رسالة خاطئة عن ضعف المجتمع الدولي أو عدم اتحاد صفوفه.

وعند وضع الإطار القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب، ينبغي ألا يعرقل تعقد تعريف الإرهاب ونطاقه بأي حال من الأحوال اعتماد المجتمع الدولي لتدابير عملية وناجعة وعاجلة لمنع أعمال الإرهاب والمعاقبة عليها وفرض الجزاءات المناسبة على مرتكبيها. ومن بين هذه التدابير العملية والعاجلة في إطار مكافحة الإرهاب، ينبغي أن يكون تسليم المجرمين إلزاميا لتيسير الملاحقة القضائية للذين يرتكبون أعمالا إرهابية والذين يسعون إلى الحصول على اللجوء أو الحماية في بلدان أخرى.

إن بلادي ترحب باعتماد مجلس الأمن مؤخرا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي ينشئ لجنة للإشراف على عدد من التدابير العملية والفعالة اللازمة بغرض القضاء على الإرهاب. وستقدم حكومة بلادي في المستقبل القريب تقريرا لتلك اللجنة بشأن التدابير التي اتخذتها والتي ستتخذها في مكافحة الإرهاب. ونؤكد للجنة على تعاوننا الكامل.

وفي هذا الكفاح، ربما أكثر من غيره، تحتاج الدول بعضها البعض بسبب الحجم الهائل للشبكات التي تقوم بإعداد مجموعات الإرهابيين وتوفر لهم الإمداد والتمويل والمأوى. وفي إطار هذا التصور، فإن التعاون في مجال جمع المعلومات وأعمال الشرطة والممارسة القانونية، وتنظيم التحويلات المالية وتسليم المجرمين، في جملة أمور، تصبح أمورا لا غنى عنها. وإن كانت هذه الأمور لا غنى عنها، فإنها قد لا تكون كافية. وكما أكد الأمين العام كوفي عنان مؤخرا، فإن السبيل الوحيد لمواجهة هذا العدو المشترك هو التعاون والشراكة بين جميع القوى الاجتماعية في الدول: الدولة، والقطاع الخاص، بما في ذلك المصارف والمؤسسات

المالية؛ والقطاع الأكاديمي، بما يتوفر له من قدرات البحث؛ والمجتمع المدني، بوصفه نصيرا لحقوق الإنسان بكل أشكالها.

إن الكفاح الذي خاضته بيرو ضد الإرهاب في الماضي كان يمكن أن يكون أيسر وحجم ضحاياه من الأرواح البشرية أقل كثيرا لو أن المجتمع الدولي تفهم حينذاك الضرورة الملحة لتلك الشراكة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنا من التغلب على الإرهاب ونحن على استعداد لأن نضع خبرتنا في خدمة المجتمع الدولي.

لقد تضررت بلادي من الإرهاب كثيرا، لذلك، عقدت بيرو في عام ١٩٩٦ أول اجتماع لمؤتمر البلدان الأمريكية التخصصي المعني بالإرهاب. وقد تكلل هذا الاجتماع باعتماد إعلان أكد فيه أعضاء منظمة الدول الأمريكية إدانتهم القاطعة لكل الأساليب والأعمال الإرهابية، بغض النظر عن مكان ارتكابها وعن عملائهم والسبل والذرائع التي قد تساق لتبريرها. في الوقت نفسه، ووفقا لهذا الإعلان، تم اعتماد خطة عمل لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه، لتكون أساسا لإنشاء لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالإرهاب خلال مؤتمر البلدان الأمريكية الثاني المنعقد في مار ديل بلاتا، بالأرجنتين، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بشأن نفس الموضوع.

وفي الآونة الأخيرة، في الاجتماع التشاوري الثالث والعشرين لوزراء خارجية مجلس البلدان الأمريكية المنعقد في واشنطن العاصمة، في ١٩ أيلول/سبتمبر، اعتمد قرار يقترح تدابير عملية للقضاء على الإرهاب، في الوقت الذي يرفض فيه الإرهاب بكل قوة. ويؤكد القرار أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تتم في إطار من الاحترام الكامل للقانون و – هذا هو المهم – حقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية بغية الحفاظ على سيادة القانون والقيم الديمقراطية والحريات. وفي ذلك الوقت، اقترح وزير خارجية بيرو وضع اتفاقية للبلدان الأمريكية ضد الإرهاب تتضمن التزامات واضحة فيما يتعلق بالتعاون في تبادل المعلومات وملاحقة المتورطين في الأعمال الإرهابية وتسليمهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم. وستواصل بيرو تنسيق العمل على مستوى البلدان الأمريكية كيما تصبح هذه الاتفاقية المضادة للإرهاب حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن.

وقد عبَّرت بيرو عن التزامها بالكفاح ضد الإرهاب باتخاذها مؤخرا عددا من التدابير الدولية في هذا الصدد، بما فيها التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب؛ والانضمام إلى البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري؛ والانضمام إلى اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية؛ والانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة أخذ الرهائن.

علاوة على ذلك، فإن برلمان بيرو يباشر عملية النظر في مشروع قانون للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٧ الخاصة بقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل وفي التصديق على الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٩ المتعلقة بقمع تمويل الإرهاب.

لقد شاركت بيرو دائما في الكفاح ضد الإرهاب؛ وعانينا من الإرهاب وتغلبنا عليه. ولهذا فإننا مستعدون للمشاركة في تعاون دولي مكثف لمنع أعمال الإرهاب ومعاقبة الإرهابيين.

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي يعتبر عقد الجمعية العامة لمناقشة هذا البند جاء في وقته وملائما على حد سواء، بالنظر إلى التواتر المأساوي للأحداث يوم ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك، وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وحتى اليوم، وبعد مرور أكثر من ثلاثة أسابيع، لا تزال فداحة وخطورة ذلك الوبال تتضحان. وإندونيسيا، شأنها شأن بقية أعضاء المجتمع الدولي، صُدمت

عندما سمعت أن عددا كبيرا من الأبرياء من جنسيات كثيرة أزهقت أرواحهم أو جرحوا.

لذلك اسمحوا لي بأن انتهز هذه الفرصة لأعيد مرة أخرى تأكيد تعاطف حكومة بلدي والشعب الإندونيسي العميق مع الولايات المتحدة حكومة وشعبا وللبلدان الأخرى المتأثرة بشكل مباشر، وعلى وجه الخصوص للأسر المكلومة في أوقات حزنها. إن أعمالاً إرهابية كهذه لا يمكن تبريرها أبدا، بصرف النظر عن أهدافها؛ إنها تنتهك حرمة الحياة البشرية وتتعارض مع المقومات الأساسية لكل الثقافات والمعتقدات الدينية.

لقد دانت إندونيسيا في الماضي كل أشكال الإرهاب، وذلك تمشيا مع موقفها الثابت بأن ذلك العنف العشوائي لا يمكن أن يسمح له أبدا بأن يخضع حكم القانون. وكما ندرك جميعا، فإن وبال الإرهاب ليس شكلا جديدا من العمل غير المشروع بأي حال من الأحوال. فمنذ فجر التاريخ، أصاب الإرهاب أمما ومجتمعات كثيرة، وأحدث آثارا حادة على اقتصاداتها وتنميتها الاجتماعية. وفي عالمنا المعاصر، بكل ما فيه من تعقيدات، أصبح الإرهاب وبالا لا يمكن التسامح بشأنه، فهو يعرض للخطر السلم، والاستقرار والتعايش في وئام بين الدول. وبالتالي، هناك ضرورة ملحة لجمع استجابة عالمية في إطار تعاون منسق لتخليص مجتمعاتنا من هذه الظاهرة الخطيرة.

إن مهابة المداولات الراهنة تعكس قلقنا البالغ من أن أعمال الإرهاب، بكل ما تلحقه من آثار مروعة في الحياة البشرية والدمار المادي، تمزق نسيج المجتمعات المتحضرة. وهي لا تتناسب مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبالفعل، فإنها تتعارض مع سبب وجود هذه المنظمة ، التي هدفها تحقيق السلم والتنمية وسيادة القانون؛ والحرية، والعدالة والاستقلال لكل الشعوب؛ وحقوق الإنسان والقيام الديمقراطية، والحكم السليم والتسامح؛ والتفاهم والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، بصرف النظر عن العرق، أو الدين أو العقيدة. وهذه هي الأهداف التي تسعى جميع الدول إليها وتلتزم بها وتتبناها.

وكما قالت الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري، فإن المآسي التي وقعت مؤخرا تبرز أهمية التعاون الدولي في القضاء على الإرهاب في أي مكان في العالم. وإندونيسيا مستعدة للتعاون. وفي هذا السياق ، فإن الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة المتعددة الأطراف الوحيدة ذات العضوية العالمية، فإنها في وضع فريد من نوعه يتيح لها التقدم بالجهود العالمية واتخاذ التدابير الضرورية والفعالة لمكافحة هذه الزيادة المنذرة بالخطر في النشاط الإرهابي. وهي المحفل المناسب الوحيد لإضفاء الشرعية على القيام بالعمل الحازم الذي يحتاج إليه للقضاء على هذه الظاهرة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون نهجنا قائما على العدالة والانصاف، بدلا من القسر والظلم. وينبغي أن نحذر من اتخاذ قرارات متسرعة، قد يثبت أنها غير مثمرة. ولما كانت هذه المشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية، فإن الأمم المتحدة يمكنها أيضا أن تحقق المصالحة بين وجهات النظر المختلفة وتحقق بالتالي التناسق بين الجهود بروح من التعاون والشراكة.

وفي الوقت نفسه، من المهم إبراز أن الإرهاب يتكون ببساطة من أعمال عنف عشوائية تُرتكب ضد العالم المتحضر، وأن محاولات تصويره بأنه صراع بين الغرب والعالم الإسلامي مضللة وخطأ تماما. لأن الإسلام دين سلام لا يعلم العنف ولا يتسامح بشأنه. وإندونيسيا نفسها تعرضت لأعمال إرهاب ارتكبتها حركات انفصالية ومتطرفة. وهذا لا يتفق مع أهدافنا التي نعتنقها والخاصة بالوحدة الوطنية وسلامة أراضي الدولة الإندونيسية وسيادتها.

في الماضي، كان هناك دليل قوي على أن أعمال الإرهاب أو التهديد بها قد تتولد بطبيعتها من داخل حدود البلد المتأثر أو تجيء من خارجها على حد سواء. ومن ثم، فإن الجهود الوطنية لن تكون كافية ما لم تصاحبها جهود إقليمية. وهذا هو ما حمل الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري على الزيارة التي قامت بها مؤخرا لبلدان مجاورة في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتعزيز نهج إقليمي. ونهج كهذا أصبح حاسما للقضاء على الإرهاب الدولي ، الذي وُجد غالبا أن له روابط وثيقة بجرائم عبر وطنية أخرى مثل تلك الخاصة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأفراد.

وعلى نفس المنوال، تعتبر إندونيسيا التعاون الدولي أمرا حتميا. وهذا ينبغي أن يتضمن تبادل المعلومات وتدريب الموظفين على التعامل مع الجريمة عبر الوطنية، رغبة في تقوية القدرات وبناء المؤسسات وإقامة آليات وصكوك قانونية. وفي الوقت الحالي، تقوم حكومة بلدي بعملية البناء على تلك الأشكال من التعاون، أو أنها أقامتها بالفعل، مع عدد من البلدان. وفي هذا الشأن، تشترك إندونيسيا تماما في التزامات حركة عدم الانحياز، كما وردت في إعلان دربن لعام ١٩٩٨، الذي أكد ضرورة اتخاذ موقف جماعي وفقا لمبادئ القانون الدولي، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية أيضا. وعلاوة على ذلك، ترى إندونيسيا أن من الواجب على اللجنة السادسة أن تنهي مناقشتها بشأن اتفاقية شاملة خاصة بالإرهاب الدولي على أساس مشروع قدمته الهند.

وجدير بالذكر أن الجمعية العامة ومجلس الأمن اعتمدا قرارات في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ طالبتا فيها ضمن إجراءات أخرى بأن تضاعف الدول الأعضاء جهودها لمنع وقمع الأعمال الإرهابية، بما في ذلك زيادة التعاون وتقديم مرتكبي ومنظمي الاعتداءات الأخيرة ومن يرعونها إلى العدالة. ثم إن مجلس الأمن طالب في قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر، في جملة أمور بأن تقوم جميع الدول بمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية، باتخاذ تدابير معينة تشمل التجميد الفوري للأموال والأصول الأخرى المستخدمة في ارتكاب أعمال إرهابية، وطالبها أيضا بالانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة، من قبيل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

ويذكّر وفدي كذلك بأن إعلان الألفية في العام الماضي فقط حث الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة ضد الإرهاب الدولي، وعلى أن تنضم بأسرع وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات. وأندونيسيا، من جانبها، تعد بالفعل للتصديق على المعاهدات ذات الصلة. وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وقع وزير خارجية إندونيسيا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩.

وختاما ندرك والألم يعتصرنا أن الإرهاب قد حصد الأرواح وآلم الضمير وأصبح يهدد بتقويض السلام الإقليمي والأمن العالمي والتنمية المستدامة. ولذا من واجبنا استئصال شأفة هذا البلاء نهائيا. ويظل وفدي يأمل في أن نسهم كثيرا في إطار الجهود المتعددة الأطراف والإقليمية وسائر الجهود التعاونية، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني، في سبيل جعل عالمنا أكثر سلاما ومكانا أكثر أمنا.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يطيب لي أن أهنئكم سيادة الرئيس على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وإني لعلى ثقة بأن المناصب التي تقلدتموها في بلدكم والاحترام الذي تتمتعون به سيسهل مهمتكم في قيادة أعمال هذه الدورة وإيصالها إلى أهدافها المنشودة كما يسر وفدي أن ينضم إلى البيان الذي ألقاه المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية بالأمس باسم المجموعة العربية.

نجتمع اليوم في رحاب الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، هذه المدينة الحزينة التي شهدت قبل أيام قليلة هجمات إرهابية كارثية ذهب ضحيتها آلاف من المدنيين الأبرياء.

لقد استنكرت الجمهورية العربية السورية بشدة هذه الجريمة البشعة بحق الإنسانية. وقد بعث السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، برسالة تعزية إلى الرئيس الأمريكي جوج بوش أكد فيها إدانته الكاملة واستنكاره الشديد لهذه السلسلة من الهجمات الإرهابية التي أذهلت العالم بقسوتها واستهانتها بالأرواح والممتلكات، وتعارضها مع القيم الدينية والروحية والإنسانية كلها، والتي استهدفت مدنيين أبرياء سلبتهم أبسط حقوقهم في العيش في أمن وسلام، وتعرضت لمواقع حيوية في الولايات المتحدة الأمريكية فأصابتها بدمار هائل. وناشد السيد الرئيس الرئيس بوش والعالم أجمع وضع أسس متينة لتعاون عالمي يهدف إلى العمل المشترك على منع تكرار ما حصل هنا وفي جميع أنحاء العالم، وإلى السعي متضافرين، متعاونين لاستئصال الإرهاب أينما كان وبجميع أشكاله وصوره.

إن الإرهاب الدولي ليس وليد اليوم، ولم تكن الهجمات التي وقعت على نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا هي الأولى من نوعها، إلا أنها كانت بحق مؤلمة وكبيرة ومدمرة في حجمها وضررها وتأثيرها بشريا وماديا بحيث أدت نتائجها الكارثية إلى فتح أعين المجتمع الدولي مرة أخرى باتجاه وضع حد لها واستئصال آفتها.

لقد كان بلدي سورية ضحية للإرهاب، وهناك الكثير من البلدان العربية وغيرها التي عانت وما زالت تعاني من الإرهاب، وقد دعونا لسنوات طويلة المجتمع الدولي إلى إدانة كافة أشكال الإرهاب، وخاصة إرهاب الدولة.

هنا لا بد من طرح الحقيقة كاملة أمام هذا التجمع الموقر، لأنه لا يمكن إيجاد العلاج الشافي لآفة الإرهاب دون وضع الحقائق كاملة أمام المجتمع الدولي ونود أن نؤكد بهذا الصدد أن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب لم يكن يرقى إلى المستوى المطلوب، حيث لم تف دول عديدة بالتزاماتها القانونية الدولية في مكافحة الإرهاب. وفي هذا المجال كانت الجمهورية العربية السورية سبّاقة في طرح مبادرات لمكافحة الإرهاب، حيث بادر الرئيس الراحل حافظ الأسد، في إطار حرصه على التعاون الدولي في عام ١٩٨٦، إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين النضال العادل والمشروع للشعوب من أجل التحرر والاستقلال. وهو الأمر الذي نسعى إليه الآن في هذه الدورة الكريمة.

لقد نظرت الجمعية العامة في هذا الاقتراح في حينه، وصادقت جميع قمم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئات حكومية وغير حكومية أخرى على هذه المبادرة. إلا أننا، وبكل أسف، أضعنا وقتا ذهبيا ووقتا طويلا منذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن حيث كان من الممكن الاستفادة من هذه الدعوة في شن حرب لا هوادة فيها على مثل هذا الإرهاب الذي ضرب مدينتي نيويورك وواشنطن وضرب أيضا بنسلفانيا ومدنا أخرى في أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الدول العربية قد بذلت أيضا جهودا حثيثة لمحاربة آفة الإرهاب تمثلت في إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وهي اتفاقية إقليمية وكذلك اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي والدعوات المستمرة من القادة العرب لمكافحة هذه الآفة الخطيرة.

لقد أكدت سوريا على الدوام ضرورة العمل على كافة المستويات لمحاربة الإرهاب الدولي بشكل ينسجم مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، كما دعت جميع الدول إلى اتخاذ الإجراءات القانونية الداخلية والإقليمية والدولية اللازمة للقضاء على الإرهاب، وتنفيذ أحكام

القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة بحظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تمويلها أو التحريض عليها أو الاشتراك فيها أو التغاضي عنها أو حمايـة مرتكبيها. ونشير في هذا الصدد إلى أن سوريا كانت من أوائل الدول التي اعتمدت في تشريعاتها الداخلية إجراءات صارمة لمحاربة الإرهاب منذ عام ١٩٥٢. كما وقعت سوريا اتفاقيات مع العديد من الدول لمحاربة الجريمة العابرة للحدود بغية تنسيق العمل المشترك لمحاربة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتبييض الأموال وغسلها. وفي هذا المجال، تود سوريا أن تؤكد على حق الولايات المتحدة، في إطار الأمم المتحدة، بمتابعة منفذي هذه الأعمال الإرهابية وجلبهم إلى العدالة، من خلال لجانها وهيئاتها المعنية، باعتماد إجراءات مدروسة بدقة في إطار مكافحة الإرهاب. وإن أي عمل في هذا الإطار يجب أن يقترن بالأدلة القاطعة والتحقيقات الوافية والواضحة، وألا يستهدف هذا العمل شعوبا بأسرها. إن الاحتلال الأجنبي هو أبشع صور الإرهاب. وبالتالي فإن مقاومة هذا الاحتلال، بما فيه الاحتلال الإسرائيلي، مشروعة، خاصة وأن هذا الاحتلال يحاول استغلال الوضع الحالي والأحزان الحالية للقضاء على إرادة الشعب الفلسطيني بالتحرر. إن مواصلة الاحتلال ترتب على المجتمع الدولي المبادرة فورا إلى وضع حد له بما يتوافق مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

والتزاما بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية التي تحرم قتل المدنيين والأبرياء والتي تتفق ومبادئ القانون الدولي وأسسه التي تقوم على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام العادل، وانسجاما مع التراث الإنساني للأمة العربية التي ننتمي إليها والتي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى احترام حقوق الشعوب، فإن سوريا تؤكد مرة أخرى على عدم جواز الربط بين الإرهاب والإسلام وبين الإرهاب والعرب لأن ذلك لا يمكن أن يساهم في القضاء على الإرهاب ولا في تعزيز التعاون الدولي للسير قدما نحو تحقيق الرخاء والتقدم للبشرية جمعاء. إن جهودنا المتضافرة وتعاوننا جميعا يجب أن ينصب على الحوار بين الحضارات لتقريبها من بعضها البعض، لا العمل باتجاه الصراع بين الحضارات الذي لا يخدم مصالح البشرية جمعاء. وفي هذا الصدد تدعو سوريا إلى مزيد من التعاون الدولي، إلى مزيد من التعاون بين الحضارات في إطار الأمم المتحدة لوضع حد للإرهاب في خطوة ضرورية ولازمة للقضاء على هذا الخطر المستمر.

لقد انضمت سوريا إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتبذل جهودا للتصديق على باقي الاتفاقيات ذات الصلة عبر الإجراءات الدستورية والتشريعية الوطنية. وبهذا الصدد، ترى سوريا ضرورة تحديد الإرهاب ومعالجة جذوره وأسبابه، وليس معالجته كظاهرة لمجرد كونها ظاهرة، بل يجب معالجة جذور وأسباب الإرهاب. وإنما المجتمع الدولي مدعو لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط التي عطلتها إسرائيل، وذلك باستمرار احتلالها للأراضي العربية وإقامة المستوطنات فيها ورفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والهادفة إلى إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

لقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الذي ألقاه في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي عن الدور الأساسي الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في تنسيق الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب. وتعلن سوريا، بهذه المناسبة، عن تأييدها للدور الفعال الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به، وخاصة في حشد وتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال، وفي مجال وضع تعريف متفق عليه محدد للإرهاب.

لقد أكد السيد فاروق الشرع، وزير الخارجية السورية، على أن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لم يكن حدثا عاديا، وعبر عن أمله في أن يكون ذلك اليوم نقطة

انعطاف وتحول في تاريخ كل الأمم نحو الأفضل وليس نحو الأسوأ، وذلك خلال لقائه وفد الترويكا الأوروبية في دمشق في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأضاف: ''كلنا صدمنا، وكلنا فكرنا وما زلنا نفكر كيف سيبدو العالم الآن وفي المستقبل''، مضيفا أن سوريا تعاطفت مع الذين لقوا حتفهم وقدمت تعازيها لعائلات الضحايا في الولايات المتحدة. وقال: ''من الحطام ومن الرماد ومن الظلام يمكننا أن نرى الضوء من أجل خلاص الإنسانية في كل العالم''.

سيتعاون وفد بلادي معكم يا سيادة الرئيس لرؤية هذا الضوء ولإنجاح مهامكم، حيث أن التعاون الدولي ضرورة حتمية في إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتعريفه.

السيد فونسيكا (الرأس الأخضر) (تكلم بالإنكليزية): حاولت جميع الوفود الإعراب من على هذا المنبر عن الرعب والشجب في وصفها لمشاعرها إزاء الأعمال المروعة التي ارتكبت صباح يوم ١١ أيلول/سبتمبر ضد الأبرياء العزل، وفي الواقع ضدنا جميعا.

ولا بد أن البعض واجه الصعوبة نفسها التي واجهها وفدي في اختيار كلمات ملائمة تترجم الاشمئزاز والألم الذي شعرنا بهما عندما علمنا أن المأساة كانت نتيجة لأعمال مدبرة ومتسقة بعناية ترمي إلى قتل الآلاف من الأشخاص بلا ذنب، بزعم إبداء وجهة نظر.

وفجأة اكتشفنا في حالة من الرعب أن العقول الفاسدة قادرة على تدبير وتنفيذ أعمال اعتقدنا جميعا أن من غير المستطاع تصورها. الأمر الذي أوضح لنا مدى الانحطاط الخلقي الذي يمكن أن يبلغه بعض الأشخاص أو الذي يمكن أن يُضللوا لبلوغه.

بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أصبح كل الناس معرضين للأخطار. ويشعر الجميع في كل أنحاء العالم الآن بالخوف مما سيحدث بعد ذلك. الحاضرون منا الذين شاهدوا بذهول الأحداث تتوالى، يعرفون الآن أن أسوأ المآسي قد تحدث إذا لم نضع حدا محددا للإرهاب. وواجبنا أن نعمل كي لا تقع تلك الأحداث مرة أخرى أبدا.

الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا كانت أعمالا شريرة حقا، أعمالا إجرامية قصد بها إصدار بيان ترويعي، ولكن ثبت أنها أعمال تحمل فشلها في ذاتها. لقد قوبلت بشجب عالمي واضح من كل أرجاء العالم. ولم يحاول أي فرد أن يبرر ما حدث، ناهيك عن الإشادة به. بل لم يدعي أي فرد مسؤوليته عن تنظيم أو تدبير تلك الهجمات أو حتى الحث على ارتكابها. ولا توجد منظمة لديها الشجاعة للاعتراف بأنها نفذت تلك الهجمات.

هذه هزيمة واضحة لمرتكبي تلك الأعمال، وعلامة أيضا على الأمل في أن العالم كله بعث برسالة فورية موحدة وقوية إلى أولئك المجرمين بأنه لن يتسامح إزاء الإرهاب.

ولقد أعرب رئيس دولة الرأس الأخضر ورئيس وزرائها عن تعازيهما العميقة للحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي وعن تعازيهما القلبية لضحايا تلك الأحداث وأسر أولئك الضحايا. وشجبا، في الوقت نفسه، بأشد لهجة مرتكبي تلك الجرائم المروعة. وأعرب قادة جميع الأحزاب السياسية عن مشاعر مماثلة. وفي كثير من أجزاء البلد تجمع المواطنون العاديون أو نظموا مظاهرات لإظهار حزنهم وشجبهم لتلك الأعمال البربرية. وأُعلن الحداد على صعيد الوطن لمدة يومين.

وبالنظر إلى هذه الحوادث، فقد طبقت سلطات الرأس الأخضر على الفور تدابير ترمي لرفع مستوى الأمن، وتحديداً في المطارات الدولية وحولها. وزيدت أعداد أفراد الشرطة، وستعمل على تشكيل قوة خاصة جديدة للتعامل مع أمن المطارات. وأعلنت الحكومة علاوة على ذلك

استعدادها للتعاون مع الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب.

وتعكف الحكومة أيضا على دراسة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) عن كثب، وتعد العدة لاتخاذ الخطوات لتنفيذه. ونحن طرف في بعض الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، وننتظر أن نوقع على الاتفاقيات الباقية في المستقبل القريب والتصديق عليها في وقت مبكر.

ولا مجال للشك في وجوب تقديم مخططي تلك الجرائم والمتواطئين معهم للعدالة، وينبغي أن تتعاون جميع الدول على تحقيق هذه الغاية. بيد أنه يلزم أخذ جانب الحذر لكفالة عدم إضافة المزيد من الأبرياء إلى قائمة ضحايا تلك الجرائم التي هي بالفعل أطول مما ينبغي وعدم توفير ذريعة أخرى لارتكاب أعمال إرهابية جديدة.

وقد أشار كثير من الوفود إلى أن من الضروري حرمان مرتكبي أعمال الإرهاب من أسباب تكاثرهم، إلى جانب ملاحقتهم قضائيا ومعاقبتهم. ولنجاح حملة القضاء على الإرهاب يجب التصدي للتحديات الطويلة الأجل التي أعرب عنها ببلاغة فائقة في إعلان الألفية. فطالما سُمح بانتشار الظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي سيكون هناك دائما أشخاص يحاولون استغلاله لبرامجهم السياسية الضيقة أو لأغراضهم الإجرامية. وما دام المجتمع الدولي يفتقر إلى القدرة على وضع حد للصراعات والتصدي لأسبابها الحقيقية، لن نعدم من يجندون لارتكاب الأعمال اليائسة بكافة أنواعها.

ومن الأهمية بمكان لدى اعتماد التدابير الضرورية لاستئصال الخطر الذي تشكله أنشطة الجماعات الإرهابية ورؤوسها المدبرة وأعوانها، كفالة عدم تحويل الموارد التي تتوخى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وهي شحيحة بالفعل. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تقوي البلدان المتقدمة النمو التزامها، ولا سيما تجاه أقل البلدان نموا، وذلك لوضع نهاية للفقر والحرمان والتهميش.

وينبغي أن يبدأ هذا الالتزام الآن، وذلك بإعانة البلدان النامية على مواجهة العبء الإضافي الذي يفرضه الجهد الذي تبذله للمشاركة في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي. فبتحويلها قسطا من الموارد الشحيحة من أجل زيادة مستوى الأمن تنخفض قدرتها على التصدي للتحديات الهائلة المتمثلة في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها المعدمين.

ويزيد نطاق الهجمات الإرهابية من الحاجة إلى توثيق التعاون بين جميع الدول للقضاء على هذا البلاء العصري. وينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورا حاسما في هذا التعاون باعتماد تدابير فعالة وتعزيز الإطار القانوني الذي يرمي إلى مكافحة الإرهاب.

ويؤيد وفدي النداءات التي وجهها من سبقني من المتكلمين للحث على الإسراع في اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. وندرك أن هناك بعض الصعوبات، ولا سيما بالنسبة لتعريف المعنى المقصود بالإرهاب. غير أن طابع الإلحاح الذي دفعت إليه حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ينبغي أن يوجهنا إلى العثور على الحلول التوفيقية الضرورية التي من شأنها التمكين من الانتهاء من هذا المشروع. والوضوح الأخلاقي لازم كما قال الأمين العام، فإنه:

> ”لا يمكن، مهما كان السبب أو الشكوى، قبول من يسعون إلى تبرير إزهاق الأرواح المتمدينة البريئة عمدا.“ (A/56/PV.12)

غير أن وفدي يرى أن اقتراح حركة بلدان عدم الانحياز عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لتوحيد الجهود الدولية المبذولة واعتماد استجابة منسقة لقمع الإرهاب والقضاء عليه جدير بأن تنظر فيه هذه الجمعية. فلا

ينبغي بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إغفال أية مبادرة ترمي إلى صياغة نهج مشترك واستجابة مشتركة لمواجهة التهديدات الإرهابية.

وها قد سنحت لنا فرصة غير مسبوقة لإظهار الوحدة والتصميم في معالجة أشدّ التحديات على الإطلاق التي واجهتها أسرة الأمم التي ننتمي إليها إلحاحا. وأمام الأمم المتحدة فرصة فريدة لتأكيد قيادتها قطع شوط بعيد صوب الأهداف المحددة في ميثاقها.

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان مؤتمر قمة الألفية الذي عقده زعماء العالم، في دعوته إلى اتخاذ إجراء منسق لمكافحة الإرهاب الدولي وانضمام الدول بصفة عاجلة لجميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، يستبق الحاجة إلى الأخذ بنهج أكثر فعالية وشمولا فيما يتعلق بالجهود المشتركة والتعاون العام داخل منظومة الأمم المتحدة.

وتبرهن وقائع مناقشة الجمعية العامة الجارية بشأن البند ١٦٦ من جدول الأعمال والاستجابة السريعة من جانب الأمم المتحدة في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، باتخاذ الجمعية العامة للقرار ١/٥٦ واتخاذ مجلس الأمن للقرارين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و١٣٧٣ (٢٠٠١)، بشكل مقنع للغاية على روح التعاون الجديدة التي سادت في الأمم المتحدة، فوضعت مسألة مكافحة الإرهاب هذه في صدارة جدول أعمال المنظمة. ولا يدل على هذه الروح فقط دعم مجلس الأمن القوي لمبادرة الأمم المتحدة باتخاذ إجراء سريع وبالإجماع، وإنما تدل عليها أيضا التزامات مختلف الحكومات والدول في أنحاء المعمورة بالانضمام إلى ائتلاف مكافحة الإرهاب.

وتأييدا من حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للجهات المشتركة في هذا الائتلاف، فقد دانت في اجتماع عقد يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت على الأراضي الأمريكية، وقررت أن تنضم إلى الائتلاف الدولي المناهض للإرهاب. وفيما يتعلق بالمساهمة المقدونية في العمل المشترك لمكافحة الإرهاب، قررت حكومتي إعداد مشروع لتشريع بشأن مكافحة الإرهاب وتعديل التشريع القائم بالفعل في هذا المجال، امتثالا منها للاتفاقيات الإقليمية والدولية وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وامتثالا بذلك لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقد أعرب برلمان جمهورية مقدونيا من جانبه في إعلان اعتمد يوم ١١ أيلول/سبتمبر عن أشد إدانته للأعمال الإرهابية ونقل أعمق تعازيه وتعاطفه إلى أسر الضحايا من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى. وإذ دان البرلمان الإرهاب الدولي بوصفه أسوأ شرور عصرنا البشرية، حيث يشعر الناس بعواقبه أيضا على نحو عميق ومأساوي في جمهورية مقدونيا، فإنه أعرب عن استعداد جمهورية مقدونيا للتعاون مع الأنشطة الدولية لمكافحة الإرهاب والمشاركة فيها، بما في ذلك عن طريق مبادرتها الخاصة بإنشاء ميثاق إقليمي لمكافحة الإرهاب.

وقد خلفت حوادث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية الشائنة في أذيالها آلافا من الضحايا وملايين الأطنان من الأنقاض والحطام. وترددت أصداء رسالة واضحة في داخلنا جميعا، وهي أن محاربة الإرهاب على جبهة عالمية حتمية واضحة من حتميات العصر.

ومع ذلك، فإن خوض معركة ضد الإرهاب على مستوى العالم يعني ضرورة أن ندرك في الوقت ذاته – وكما أكد الأمين العام عن صواب – أنه لا يجوز استهداف أي دين أو شعب أو منطقة بسبب أفعال مشينة يرتكبها أفراد.

ومن وجهة نظر الأمم المتحدة، فإن أهم سؤال الآن هو كيف نتعامل مع هذا التهديد العالمي، بينما، نعزز القدرة داخل المنظمة على الاضطلاع بجهود ترمي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالإرهاب الدولي، فإن مجموعة الاتفاقيات الحالية للأمم المتحدة ترسي بالفعل إطارا قانونيا دوليا راسخا لتنفيذ العديد من الخطوات التي يلزم اتخاذها للقضاء على الإرهاب، بما في ذلك تسليم المجرمين ومحاكمتهم وقمع جريمة غسل الأموال. إلا أن التنفيذ الكامل لتلك الاتفاقيات يتطلب إجراء تغييرات في مدونات القوانين الوطنية كتلك التي تتعلق بالضوابط الحدودية وبسياسات اللجوء.

ونرى أن الإجراء الذي سنتخذه ينبغي أن يكون ذا شفين. فمن ناحية، ينبغي حث جميع الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى الاتفاقيات الحالية للأمم المتحدة، على أن تفعل ذلك وتعجل بعملية التصديق عليها. ومن ناحية أخرى، يتعين أن تضطلع اللجنة السادسة هذا العام بالمهمة الشاقة المتعلقة بتكثيف عملها وجهودها وبناء توافق في الآراء بشأن مشاريع الاتفاقيات الخاصة بالإرهاب الدولي الجاري بحثها. وهذا يتضمن بناء توافق في الآراء على وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، واختتام المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وستكون مساعدة وتوجيه المستشار القانوني للأمم المتحدة موضع ترحيب كبير في هذا الصدد. كما أننا نقدر عاليا الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، الوارد في مرفق القرار ٤٩/٦٠ لعام ١٩٩٤، باعتباره نقطة انطلاق جيدة ينبغي البناء عليها وصولا لهذه الغاية.

إن جمهورية مقدونيا تؤيد بشدة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتخذ بالإجماع في إطار الفصل السابع من الميثاق، وإنشاء لجنة تابعة لمجلس الأمن لرصد تنفيذ الدول الأعضاء لهذا القرار. ونعتقد أن التجربة المريرة التي اكتسبتها في السنوات الأخيرة منطقة جنوب شرقي أوروبا من الصراعات في المنطقة – بما في ذلك الأزمة المستمرة في جمهورية مقدونيا – ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فقد أثبتت تلك التجربة بكل وضوح وجود صلات متشابكة بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال.

وجمهورية مقدونيا طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب. وقد وقعت بلادي مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. ونحن الآن بصدد عملية التصديق على هاتين الاتفاقيتين.

ويحق لجميع الدول أن تكون منشغلة بمسائل تتعلق بالآثار التي خلفتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر؛ ولكن علينا أن نتذكر أيضا الحاجة إلى معالجة الظروف التي أدت إلى تراكم هذا الكم من الحقد والانحراف. وبعبارة أخرى، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل عملها وتكثف جهودها في سبيل الوفاء بالواجبات والالتزامات الواردة في إعلان الألفية. وهذا على وجه التحديد السبب الذي يجعل المناقشة العامة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة التي تم تأجيلها، تكتسب الآن أهمية قصوى.

والاستنتاجات التي تستخلص من الهجمات الإرهابية الأخيرة على الولايات المتحدة يجب أن تكون واضحة. فالعولمة والترابط يأتيان بمنافع جمة لنا جميعا، ولكنهما في الوقت نفسه يخلقان أيضا مخاطر استراتيجية جديدة. وهذه المخاطر تتضمن ضعف هياكل المعلومات والاتصال التي يجري دمجها على نطاق العالم، وانتشار التكنولوجيات التي

تنطوي على أخطار، واقتران النزعات الأصولية بانعدام المسؤولية السياسية والحصول على أسلحة الدمار الشامل. وهذه كلها تحديات عالمية، وبالتالي لا يمكن التصدي لها إلا بجهد مشترك، وبخاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي. فما من دولة تستطيع وحدها أن تضمن لنفسها الأمن والسلام والاستقرار. ولا بد من أن يصبح التعاون والحوار مع الشركاء المبدأ الذي تهتدي به السياسات المتعلقة بالأمن الدولي.

وكما أشار رئيس جمهورية مقدونيا، السيد بوريس ترايكوفسكي، في بيانه بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر فإن،

> ”الإرهاب يضر الكبير والصغير، والعظيم والوضيع ... ولا يمكننا أن نشرع في القضاء على الإرهاب إلا بالتصدي لجذوره“.

ومقدونيا، بوصفها بلدا ينتسب إلى الاتحاد الأوروبي ويرتبط معه باتفاقية لتثبيت الاستقرار، تؤيد تماما الآراء التي أعرب عنها ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، الممثل الدائم لبلجيكا. ونوافق بصفة خاصة على قوله إن،

> ”... تعزيز التعاون الدولي يجب أن يرافقه تعزيز للتعاون الإقليمي. فهو يقتضي تعزيز التعاون الإقليمي في الحرب ضد الإرهاب الدولي بوصف ذلك أمرا ملحا“. (A/56/PV.12)

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الاتحاد الأوروبي تعريفا مشتركا للإرهاب، وندعو إلى اتخاذ نهج مماثل داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي ختام بياني، اسمحوا لي أن أثني على الاقتراح المقدم من ممثل أوكرانيا بإعلان ١١ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي لمكافحة الإرهاب.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): قبل ثلاثة أسابيع، وفي غضون ساعات قليلة، شهدنا مأساة يعجز عنها الوصف وهجوما إرهابيا غاية في البشاعة. وأصيب البلد المضيف لنا وشعبه والمجتمع الدولي معهما بالصدمة والذهول من ضراوة تلك الأعمال التي استهدفت مدنيين أبرياء، وقضت على آلاف الأرواح. وأريد اليوم أن أنقل تعازي السويد ومواساتها القلبية إلى أسر وأصدقاء الضحايا. وأود أيضا أن أعرب عن صادق احترامنا وإعجابنا إزاء أعمال بطولية فردية شهدناها أثناء الهجوم الإرهابي وبعده، وإزاء الطريقة التي تعمل بها نيويورك وشعبها لاسترداد عافيتها بعد المأساة.

إن هجوم ١١ أيلول/سبتمبر، علاوة على أنه تسبب في إحداث آلام وخسائر لا تطاق على التراب الأمريكي، قد ضرب في الصميم قيما أساسية اعتمدها المجتمع الدولي وجسدها في هذه المنظمة ألا وهي: الديمقراطية والتسامح والانفتاح والتعاون. واستجابتنا دفاعا عن هذه القيم يجب أن تكون موحدة ولا تلين. وقد لاحظ الأمين العام، في بيانه المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر أن هذه الهجمات الشريرة كان لها أثر إعادة التأكيد على إنسانيتنا المشتركة. كما أنه عرّف المهمة التي تنتظرنا بأنها: وضع استراتيجية عريضة وشاملة، وقادرة على البقاء – في المقام الأول، لمكافحة الإرهاب واستئصال شأفته من عالمنا. والسويد تؤيد تماما نداء الأمين العام، وتتطلع إلى العمل مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنجاز هذه المهمة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى لشرور قوى الإرهاب إلا بالعمل الحازم والموحد. إن هدف الإرهابيين هو إشاعة الخوف والارتياب، واستفزاز الحكومات وغيرها من صانعي القرارات. ويجب أن تكون استجابتنا حازمة ومدروسة بعناية ومحسوبة بدقة. وينبغي أن نرد بعزم ووحدة صف، ونكفل ألا تتكرر أبدا مثل هذه الأحداث.

ولا شك أن استجابة الجمعية العامة ومجلس الأمن بسرعة وبدون مواربة في ١٢ أيلول/سبتمبر، وكذلك اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالإجماع يوم الجمعة الماضي، أمور تبين بوضوح مدى حيوية المنظمة وأهميتها في مكافحة الإرهاب. وفي القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، وصف مجلس الأمن أعمال ١١ أيلول/سبتمبر بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وأكد مجددا على الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس وفقا للميثاق. وحكومة بلادي تقر بالحق في اتخاذ تدابير للدفاع عن النفس، بغية الحيلولة دون وقوع مثل هذه الفظائع، وتشير إلى أن أي عمل للتصدي لها يجب أن يسعى إلى تفادي وقوع إصابات بين المدنيين.

وكما ذكر مجلس الأمن، فإن هدفنا المشترك هو أن نقدم إلى العدالة مقترفي هذه الهجمات ومن دبروها وتولوا رعايتها، وأن نضاعف جهودنا من أجل منع وقمع الأعمال الإرهابية بما يشمل زيادة التعاون فيما بيننا.

ومن خلال القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يتيح مجلس الأمن لكل الدول الأعضاء أساسا متينا لمكافحة الإرهاب. وترحب السويد بتصميم مجلس الأمن الذي يؤكد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المسعى. ويحدد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) مجموعة من التدابير الهامة الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، بما يشمل، ضمن أمور أخرى، وقف تدفق الأموال وأي أصول مالية إلى الأنشطة الإرهابية، وتحسين تبادل المعلومات، والقضاء على إمدادات الأسلحة إلى الإرهابيين، وتقديم الأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية إلى العدالة، ومنع تحركات الإرهابيين وحرمانهم من الحصول على ملاذ آمن.

وقد أشار الأمين العام في بيانه المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر أن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) سيحتاج إلى توفر الخبرة الفنية على الصعيد الوطني، كما حث الدول على تقديم المساعدة في هذا الصدد. وأحاطت السويد علما بهذه الدعوة، وسوف تنظر في إمكانية تقديم هذا الدعم كوسيلة لتعزيز النضال العالمي ضد الإرهاب.

والأعمال التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر – وهي أسوأ عملية قتل جماعي لأناس أبرياء ترتكب على مدى التاريخ المؤسف للإرهاب – وليست مجرد هجمة إرهابية واسعة النطاق. وترى حكومتي أن هذه الأعمال الإرهابية تشكل جريمة ضد الإنسانية، وينبغي أن تقدم الدول مقترفي هذه الأعمال إلى العدالة وتعاقبهم. وأريد في هذا الصدد أن أشدد على أهمية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ويفتح نظام روما الأساسي فصلا جديدا في القانون الدولي سيؤثر قطعا على سلوك الدول، ولكن الأهم من ذلك أنه سيرشد سلوك الأفراد ويساهم في تشكيله.

وأريد أيضا أن أشدد على الأهمية القصوى للإطار القانوني الذي وفرته الاتفاقيات الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب الدولي التي اعتمدت تحت إشراف الأمم المتحدة، والبروتوكولات المتصلة بها. وينبغي أن يتم التوقيع والمصادقة على هذه الصكوك وتنفيذها في كل أنحاء العالم دون إبطاء. وقد صدقت الحكومة السويدية مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وستوقع خلال بضعة أيام على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ثم تصدق عليها بمجرد استكمال الأعمال التحضيرية القانونية ذات الصلة.

وينبغي أيضا مضاعفة الجهود لإتمام المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي كما اقترحت الهند، ولإحراز تقدم في المداولات بشأن وضع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي كما اقترح الاتحاد الروسي.

لقد أبرزت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتتفق السويد مع ما قاله الأمين العام قبل أسبوعين من أن إحراز تقدم في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية أصبح أهم الآن من أي وقت مضى. ولا بد من منع وصول الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية إلى أيدي الإرهابيين. وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته ويجد السبل التي تعزز وتكفل الامتثال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمّية وتدمير تلك الأسلحة، وتضمن التنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وتعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويجب كذلك بذل المزيد من الجهود لمنع الانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فبالإضافة إلى ما تقوم به هذه الأسلحة من تأجيج للصراعات المسلحة، فإنها استخدمت في أعمال إرهابية عديدة. إن برنامج العمل الذي اعتمد في شهر تموز/يوليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبها أوضح عددا من التدابير التي تستهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أبرزت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ضرورة القيام بمتابعة دقيقة لنتائج ذلك المؤتمر.

دعوني أنهي كلمتي بالملاحظة التالية. هناك حاجة إلى ضرورة تحسين تصدينا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكامنة والتي تولد حالة البؤس التي يعانيها البشر والتي يمكن أن تنمو فيها وتتعزز ظاهرتا التعصب والإرهاب. ومن الأدوات التي لا غنى عنها في أي سياسة شاملة وطويلة الأجل منع اندلاع الصراعات وحسمها إذا اندلعت، وتعزيز التعاون من أجل التنمية وتقديم المساعدة الإنمائية، والنهوض بالتجارة والاستثمار، وزيادة الجهود لتعزيز التعاون بين أصحاب الثقافات المتعددة. وسوف يعقد في العام القادم اجتماعان هامان على أعلى المستويات السياسية وهما: المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة التي سيعقد في جوهانسبرغ. فلنجعل أحداث الأسابيع الأخيرة تعزز تصميمنا على التوصل إلى نتائج هامة وملموسة في هذين الاجتماعين لصالح التنمية في كل أنحاء العالم.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): قبل أن تبدأ الجمعية العامة هنا يوم الاثنين بساعات قليلة مناقشتها حول الإرهاب، قاد أحد الانتحاريين في الهند سيارته المفخخة وصدم بها مجمع الجمعية التشريعية لولاية جامو وكشمير، في الوقت الذي كان فيه اثنان من المتواطئين معه يطلقون الرصاص بشكل عشوائي على كل من صادفهما. وقد قتل أربعون شخصا حتى الآن من بينهم العديد من التلاميذ والنساء، كما جرح عدد أكبر بكثير. فقد أعلنت منظمة إرهابية تدعى ''جيش محمد'' بفرح واغتباط مسؤوليتها عن ذلك الحادث، وذكرت اسم الشخص الذي كان يقود تلك السيارة.

لقد قام بإنشاء جيش محمد شخص يدعى مسعود أزهار وهو إرهابي أجنبي قبض عليه في الهند وحوكم وصدر عليه حكم بالسجن. وكانت إحدى طائرات الخطوط الجوية الهندية قد اختطفها إرهابيون إلى قندهار في باكستان قبل عامين، وطالبوا بالإفراج عنه وعن عدد من الإرهابيين الآخرين المسجونين في السجون الهندية. وباستخدام الأساليب التي سيجدها العالم من الأمور المألوفة الآن، ذبحوا بعض ركاب الطائرة وهددوا بقتل الآخرين. وبغية إنقاذ أرواح باقي الركاب، قبلنا على مضض أن نسلّم الإرهابيين المسجونين إلى الطالبان في قندهار، ثم اختفى مختطفو الطائرة ومعهم الجوائز التي حصلوا عليها في الأراضي الواقعة تحت

سيطرة الطالبان التي انطلقوا منها بعد ذلك ليعاودا ممارسة القتل والإرهاب والحض على الإرهاب.

إن الأحداث الرهيبة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر أوضحت للعالم، الذي ربما لم يكن قد أدرك حتى ذلك الحين إلى أي مدى أصبح الإرهاب ظاهرة دولية حقا، إن الإرهاب واقع دولي في تنظيمه ودولي في آثاره. ولا بد لنا من أن نتذكر هذا الواقع ونحن نتناول بند جدول الأعمال المعنون: ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي''. إننا نفهم من تقارير وسائط الإعلام الغربية أن واحد على الأقل من الإرهابيين الذين اضطررنا إلى إطلاق سراحهم في عملية قندهار وهو من المشتبه في اشتراكهم في شن الهجمات على مركز التجارة العالمي. كما أن المشتبه فيه الرئيسي أسامه بن لادن، الذي اتخذ أفغانستان مقرا له، جنّد الإرهابيين العاملين معه من منطقتي غرب آسيا وشمال أفريقيا، وأرسل بعضهم إلى أوروبا لكي يخططوا ويعدوا وينفذوا عملا وحشيا للغاية في أمريكا الشمالية. وفي حين أن الولايات المتحدة كانت الهدف المقصود، وأن مواطنيها تحملوا العبء الأكبر من ذلك العمل الوحشي، فإن أفرادا عديدين من كل أنحاء العالم كانوا من بين الضحايا؛ وما زال هناك ٢٥٠ مواطنا هنديا من بين المفقودين. وخلال العقد المنصرم، قتل الإرهابيون عشرات الآلاف من البشر في هجمات شبه يومية شنوها على الهند. إلا أن حوادث قليلة جدا هي التي شهدت خسائر في أرواح الهنود بمثل هذه الضخامة.

إن حقيقة أن الإرهاب مشكلة دولية وأنه لا يمكن التصدي له إلا بشكل جماعي أمر تعرفه معرفة يقينية البلدان التي عانت الكثير منه والتي ما فتئت تحث بقية العالم على محاربته. ويمثل البزوغ المفاجئ لما نشهده من تضامن دولي لمواجهة ذلك الخطر الدولي منذ ١١ أيلول/سبتمبر تحولا هاما يجدر الترحيب به. ومع ذلك، ترى الولايات المتحدة – وهي الدولة الأقوى بمراحل كثيرة من بين دول المجتمع الدولي – أنها بحاجة إلى المساعدة، ولا بد لها من الحصول عليها، من تحالف من الدول لكي تتمكن من النجاح في شن هجوم على أولئك الإرهابيين الذين اعتدوا عليها.

فإذا كانت الولايات المتحدة تحتاج إلى ذلك، فأيٌّ قدر زائد من نفس التضامن يحتاجه الآخرون، وهم الأضعف والأكثر عرضة للخطر؟ فبدونه لا يمكن للبلدان الواقعة في مصيدة الإرهاب العالمي أن تواجه التحديات لوحدها.

ولذا يحدونا الأمل في مواصلة التضامن الذي ظهر خلال الأسابيع القليلة الماضية وألا يقتصر على مطاردة لفرد أو جماعة، أو على معالجة الأعراض وحدها؛ بل يجب أن ندمر الإرهاب كنظام. فالإرهاب يمثل كلا عضويا؛ وسيكون من الخطير محاولة أن نجتث إحدى الخلايا، ثم نقول لأنفسنا أننا قتلناه. إنه شر مستطير. ويجب تدمير الإرهاب بجذوره وفروعه. إنه لعنة القرن الجديد.

وإننا ندرك أنه يمكن أن يكون هناك قلق من أن تتحول الحرب ضد الإرهاب إلى نوع من اصطياد الساحرات. ويقول البعض إنه يجب التمييز بين المقاتلين من أجل الحرية وبين الإرهابيين. ونحن نرد على هذا، كما ذكّرنا الأمين العام يوم الاثنين، بأن قوانين السلوك المتمدن ينبغي أن تنطبق على الجميع. فكقاعدة عامة، لا يسمح القانون الإنساني الدولي باستخدام أي أساليب أو وسائل لا يمكن وصفها بغير أنها إرهابية في السعي إلى نصرة أي قضية.

وتمثلت القفزة الكبيرة إلى الأمام خلال السنوات القليلة الماضية في ظهور المبدأ القائم على أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم التي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. فعندما لم تحم المناصب السياسية أو الحصانة الدبلوماسية بعض الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة وهم يقدمون الآن إلى المحاكمة، لا يمكن أن يكون مقبولا الاحتجاج بأن يكون المقاتلون من أجل

الحرية أو أي جماعة أخرى فوق القانون. والإرهاب يعرف بالعمل المرتكب، وليس بوصف الشخص الذي يرتكبه.

وثانيا، بينما يمكن أن يذهب الرأي المستهزئ بالقيم إلى أن الغاية تبرر الوسيلة، فإنه في كل المساعي السياسية المجدية يكون للوسيلة نفس القدر من الأهمية مما هو للغاية. وقبل ثمانين سنة، عندما كان كفاح الهند من أجل الحرية يدخل في مرحلة حاسمة، أطلقت الشرطة النار على مجموعة من المتظاهرين في قرية تشوري تشورا. فجن جنون المتظاهرين وأحرقوا مركز الشرطة، وبداخله ٢٢ شرطيا. فأعلن المهاتما غاندي أن حركة الحرية قد جلبت على نفسها العار، وعلق نشاطها.

فأي نوع من الحرية يا ترى يمكن أن يُدَّعى بقتل ٦٠٠٠ شخص بريء في ١١ أيلول/سبتمبر؟ وفي نفس اليوم، على بعد آلاف الأميال، دخل الإرهابيون إلى معبد، في الهند، وقبضوا على القسيسين المشرفين عليه وقطعوا رأسيهما أمام جماعة المصلين. وقد أتى أولئك الإرهابيون من نفس فصيلة الذين ذبحوا المسافرين في ١١ أيلول/سبتمبر، والذين قتلوا المسافرين الهنود بنفس الطريقة الوحشية قبل عامين، والذين هاجموا الجمعية التشريعية في جامو وكشمير يوم الاثنين. وقد دربوا في نفس المعسكرات، ومولوا ودعموا من نفس الأشخاص. وفي مواجهتهم، كما ذكّرنا البعض، لا يمكن أن تكون هناك نسبية أخلاقية. وقد شدد الأمين العام على حتمية الوضوح الأخلاقي. فإما أن يكون المرء مع المدنية أو مع الإرهاب؛ وليست هناك منطقة في الوسط.

ويحدونا الأمل في أن تجبر صدمة ١١ أيلول/سبتمبر العديد من الحكومات على إعادة النظر في مواقف ظلت مصرة عليها زمنا أطول مما يجب. وقال البعض، من الذين يمثلون مجتمعات ليبرالية منفتحة، ولكنها لم تكن حتى الآن هدفا للإرهابيين، إن الدول وحدها هي التي تنتهك حقوق الإنسان؛ ويعتقدون أن الإرهاب ليس سوى جريمة، وامتنعوا عن المشاركة في إدانة الإرهاب أو العمل ضده، باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ذكّرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أعضاء لجنة حقوق الإنسان وهي تتكلم إليهم، بأن ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر فقدوا أول وأهم الحقوق، ألا وهو الحق في الحياة. ولا يمكننا أن نضيف المزيد على ذلك. إن الإرهابيين ينتهكون حقوق الإنسان بأبشع الطرق، وكما قالت المفوضة السامية للجنة، ينبغي لأعمال الإرهاب التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر أن تعتبر جريمة ضد الإنسانية.

ولكن هناك أيضا طريقة أكثر غدرا يقوض بها الإرهابيون حقوق الإنسان. فكما أظهرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، لم يكن الإرهابيون مدفوعين إلى هذه الدرجة بغضب أعمى مثلما كانوا مدفوعين بكراهية واضحة الرؤية للقيم التي تمثلها المجتمعات العلمانية الليبرالية المنفتحة. إن هناك تقدما لا مندوحة عنه في المجتمعات الديمقراطية التعددية دائما نحو مزيد من الحريات لمواطنيها، موزونة بالمسؤوليات المدنية المضطلع بها طواعية. ويتمتع الآن مواطنو أكثر المجتمعات حرية في العالم بحريات لم يتمتع بها آباؤهم من قبل.

وهذا التقدم صوب مزيد من الحريات دائما هو الذي يمثل أعظم تهديد لمن يؤمنون بالعنف، والعقائد القمعية. فتعدد الأعراق وتعدد الديانات والمجتمعات المفتوحة المتسامحة بطبيعتها بغيضة لديهم؛ وهذه هي القيم التي يحرصون جدا على تدميرها من بين كل القيم، بل أكثر من تدمير رموز مثل مركز التجارة العالمي، أو جمعية تشريعية. والإرهاب بالنسبة لهم سلاح ذو فوهتين. فبعد الخراب الذي يلحقه، يتسبب أيضا في خسارة أكبر وأكثر مكرا. والمجتمعات الديمقراطية المنفتحة، التي هي بطبيعتها أهداف للإرهاب وعرضة سهلة له، يجب عليها بالضرورة أن تتخذ الإجراءات

اللازمة لحماية مواطنيها. وبدلا من الاتجاه إلى مزيد من الحريات الديمقراطية، يتعين عليها أن تقيد بعضها لمصلحة الأمن.

وفي أسوأ الحالات، حيث لا يستطيع جهاز الدولة التغلب على التحدي الأمني الذي يشكله الإرهاب، يضطر إلى اتخاذ تدابير شديدة القسوة لمواجهته، ذات أثر لا مفر منه على الحقوق المدنية وحقوق الإنسان. والمناقشة المكروبة التي نراها دائرة في الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع مناقشة خاضتها عدة مرات الكثير من الديمقراطيات الأخرى التي ألحق بها الإرهاب دمارا. والإرهاب يريد فرض تقليص الانفتاح والتسامح والحقوق والحريات. ولذا يعتبر ويجب أن يعتبر تهديدا رئيسيا لحقوق الإنسان.

ويحدونا الأمل في أن يصبح التضامن الدولي الذي تشكل في التجربة القاسية المتمثلة في الكارثة الأخيرة تضامنا دائما، ولكن سيكون من الحصافة العمل على افتراض أنه، فيما تخبو ذكرى الحدث، قد يخبو أيضا الاستعداد للبقاء معا لمكافحة شر عام. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ذلك القرار الواسع الأثر الذي اعتمده مجلس الأمن للتو، من شأنه توفير إطار للعمل الجماعي والفردي، وإلقاء واجب دائم على جميع الأعضاء. وإننا نراه مماثلا للسلطات الخاصة التي تسنها الحكومات الديمقراطية لمكافحة الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن يتابع وينفذ بفعالية.

والهجوم الذي وقع على المجلس التشريعي بعد يومين من اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهو تحد متعمد له، سيكون أول اختبار لاستعداد الدول للالتزام بالمسؤوليات التي جعلها المجلس الآن إلزامية، ولعزم المجلس والمجتمع الدولي على مساندة أقوالهما بالأفعال، ذلك لأن الفقرة ٢ (د) من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تفرض على الدول

”منع من يمولون أو يدبرون أو ييسرون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من استخدام أراضيها في تنفيذ تلك المآرب ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول“.

ويجب على الجمعية العامة ان تفعل قدراً مماثلاً على الأقل. وليس لدى الجمعية سلطة فرض الامتثال ولكنها تتكلم بصوت المجتمع الدولي كله وسلطته المعنوية. ولا يمكن للجمعية العامة، وربما لا ينبغي، ان تحاول مضاهاة قرار المجلس، ولكن يمكنها، ونحن نأمل أن تفعل ذلك، أن تقرر إلقاء ثقلها كله وراء تدابير وضع إطار عمل للقانون الدولي يمكن من خلاله القيام بعمل دولي ضد الإرهاب .

إن تتويج هذه البنية من الاتفاقيات المناهضة للإرهاب يكمن في الاتفاقية الشاملة التي يتم التفاوض عليها الآن. ولقد كان يسأل في بعض الأحيان عن السبب في أننا بحاجة إلى اتفاقية شاملة في وقت توجد فيه لدينا بالفعل ١٢ اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. والإجابة على هذا جاءت ، للأسف وبشكل مخيف، في ١١ أيلول/سبتمبر. فقد تم اختطاف طائرات ولكن مجموعة الاتفاقيات المعنية بخطف الطائرات لا تنص سوى على العمل ضد المختطفين فحسب، وهم الذين قتلوا أنفسهم مع ضحاياهم في ١١ أيلول/سبتمبر. وتم أخذ الركاب كرهائن، ولكن مجموعة الاتفاقيات المناهضة لخطف الرهائن لا تنص أيضا سوى على العمل ضد خاطفي الرهائن فحسب، وهم الذين قتلوا أنفسهم مع ضحاياهم في ١١ أيلول /سبتمبر. واستخدمت الطائرات بوصفها قنابل هائلة لتدمير مركز التجارة العالمي والإضرار بالبنتاغون ، ولكن الاتفاقيات المعنية بالتفجيرات الإرهابية فيها أوصاف محددة لما يشكل مادة متفجرة، ولم يفكر احد في أن طائرة سوف تستخدم يوماً كمادة متفجرة.

ولذلك، وكما يدرك خبراء القانون الدولي الآن وسيجد مواطنونا صعوبة في تصديقه، لا يمكن للمجتمع الدولي بموجب إطار الاتفاقيات القائمة حاليا المعنية

بالإرهاب أن يقوم بعمل ضد من جندوا أو دربوا أو أمروا أو دعموا أو حرضوا أو أخفوا الإرهابيين الذين ارتكبوا أفظع عمل إرهابي شهده العالم على الإطلاق.

وسوف ينعقد الفريق العامل التابع للجنة السادسة خلال أسبوعين . وهناك بضع قضايا ما زالت تحتاج إلى حل. وكما ذكرنا الأمين العام، فقد كانت بعض هذه القضايا مثيرة للخلاف في الماضي، عندما كنا ربما قد سمحنا لأنفسنا برفاهية النقاش النظري. وسيكون أفضل إحياء لذكرى من لقوا حتفهم في ١١ أيلول/سبتمبر وأوضح تعهد بأننا سنعمل على ضمان عدم تكرار تلك الجريمة الفظيعة أبدا إذا اتفقت الجمعية العامة في هذه الدورة بتوافق الآراء على إبرام اتفاقية شاملة لتجريم الإرهاب الدولي.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني أصيب بصدمة كبرى من الهجمات الإرهابية في نيويورك وواشنطن دي سي وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر وهو يدينها بشدة. ولقد ناقشت الجمعية العامة بند تدابير القضاء على الإرهاب الدولي لعدد من السنوات، ولكن هذا العام أصبح البند أكثر خصوصية وإلحاحا من أي وقت مضى.

والإرهاب الذي يعرض الأرواح البريئة للخطر يستنفد الثروة الاجتماعية ويعرض للخطر أمن الدول ويشكل تحديا خطيرا للحضارة والكرامة الإنسانية، ويشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يستجمع حكمته ويعزز التعاون الدولي ضد الإرهاب.

وينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة ، وهي الساحة الرئيسية التي يمكن فيها للدول أن تتعاون بعضها مع بعض في مكافحة الإرهاب، دورا رئيسيا في الجهد الدولي لتحقيق هذا الهدف. وينبغي أن تسارع الهيئات الرئيسية والوكالات الأخرى وثيقة الصلة في الأمم المتحدة في تنسيقها وتعاونها لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي . وينبغي أن يقوم مجلس الأمن بدوره الواجب وأن ينشئ آلية دولية لمكافحة الإرهاب.

ومنذ اعتماد الجمعية العامة للإعلان المعني بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي في عام ١٩٩٤ تم إحراز تقدم جدير بالثناء في تعزيز التدابير لمكافحة الإرهاب الدولي، كما يتجلى في اعتماد الاتفاقية الدولية لمنع التفجيرات الإرهابية والاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، وكذلك الصياغة الجارية حاليا لاتفاقية دولية لمنع أعمال الإرهاب الدولي واتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي. وينبغي تشجيع الدول على أن تصبح أطرافا في الاتفاقيات الدولية القائمة حاليا لمكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن وأن تنفذها بإخلاص. وينبغي بذل المزيد من الجهود الإيجابية، والبنّاءة للانتهاء من مشروعي الاتفاقيتين المذكورتين آنفاً لمكافحة الإرهاب واللذين ما زالا قيد التفاوض.

وينبغي أن تتخذ الدول التدابير اللازمة ، وفق قوانينها الوطنية والالتزامات الدولية، لقطع أي دعم مالي ومادي وعسكري وأشكال أخرى من الدعم للإرهابيين، ومحاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية بعزم والامتناع عن دعمهم أو التسامح معهم لأي سبب أو بأية طريقة. وينبغي أن ينفذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر تنفيذا مخلصا.

والحرب ضد الإرهاب الدولي، التي ستكون مهمة مطولة ومعقدة، ينبغي أن توجهها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الأخرى الثابتة في القانون الدولي. وينبغي في هذا الصدد اعتماد نهج متكامل يشمل الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والقانونية وغيرها.

إننا نعارض بقوة ربط الإرهاب بأي دين او مجموعة عرقية معينة. ولكي نقضي على الإرهاب الدولي لا بد من بذل الجهود لمعالجة أعراضه وأسبابه الأساسية على حد سواء. وفي الحرب الدولية ضد الإرهاب ينبغي احترام تنوع الحضارات ومعالجة قضية التنمية بقوة بحيث نمكن الشعوب على مختلف الصعد في كل البلدان من الاستفادة من العولمة. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي جهوده لحل الصراعات الإقليمية بأسلوب أكثر إيجابية وأن يسعى للتوصل إلى حلول عادلة ومعقولة على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعارض حكومة الصين وتدين بشدة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. إنها من سياسات الصين الأساسية أن تمنع وتكافح كل الأنشطة الإرهابية. فالصين طرف في تسع من الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ المناهضة للإرهاب، وتقوم الآن باستعدادات نشطة لكي تنضم إلى الاتفاقيتين اللتين تم اعتمادهما مؤخرا وهما: الاتفاقية الدولية لمنع التفجيرات الإرهابية، والاتفاقية الدولية لمنع الإرهاب.

كما أن الحكومة الصينية كرست نفسها لتشجيع التعاون الإقليمي والثنائي ضد الإرهاب، وأبرمت مع كل من كازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان، في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف.

وقد عقدت الحكومة الصينية عزمها على أن تحارب الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بحزم مع سائر الدول الأخرى.

برنامج العمل وتنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/56/3، التي تتضمن برنامج عمل جزئياً وجدول الجلسات العامة، التي عممت في القاعة. وهذا الجدول أعد لتمكين الوفود من تنظيم أعمالها والمساعدة في ضمان توفر الوثائق ذات الصلة بمناقشة البنود المذكورة من جدول الأعمال في الوقت المطلوب.

وسيلاحظ الأعضاء أن البند ١١ من جدول الأعمال، ”تقرير مجلس الأمن“، الذي كان من المقرر أن يناقش أصلا صباح يوم الخميس، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تقرر النظر فيه، بدلا من ذلك، يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وسيلاحظ الأعضاء أيضا، أنه نتيجة للمشاورات، تم الاتفاق على أن تجري المناقشة العامة لمدة سبعة أيام، ابتداء من يوم السبت، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وحتى يوم الجمعة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الأمر الذي يعني أنها سوف تتضمن يوم سبت واحدا، هو يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبما أن الجمعية العامة ستكرس للمناقشة العامة، سبعة أيام بدلا من عشرة أيام، ستكون الجلسات الصباحية خلال المناقشة العامة من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ وستكون جلسات بعد الظهر من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٩/٠٠.

وهذا يعني، فضلا عن ذلك تكريس ٤٨ ساعة بدلا من ٦٠ ساعة، للإدلاء بالبيانات في المناقشة العامة، وبالتالي أحث المتكلمين على أن تقتصر مدة بياناتهم في المناقشة العامة على ١٥ دقيقة، كي يتسنى لكل المتكلمين الإدلاء ببياناتهم في تلك الأيام السبعة. وأرجو تعاونكم في هذا الصدد حتى نتمكن من إجراء المناقشة العامة حسب المقرر.

وسأعلن في الوقت الملائم عن مواعيد النظر في بنود جدول الأعمال الأخرى، فضلا عن إنني سأبقي الجمعية العامة على علم بأية إضافات أو تغييرات. وستدرج هذه المعلومات أيضا في إضافة للوثيقة A/INF/56/3. وإن قوائم المتكلمين بشأن البنود المشار إليها في الوثيقة A/INF/56/3 مفتوحة الآن.

إضافة إلى ذلك، أود أن أعلن عن الأنشطة التالية. سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية صباح يومي الأربعاء والخميس، ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيعلن عن التبرعات الطوعية لبرامج عام ٢٠٠١ التي تنفذها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى صباح يوم الخميس، ٤ كانون الأول/ديسمبر. ويرجى من الأعضاء الرجوع إلى اليومية للاطلاع على الإعلانات بشأن هذه الأنشطة والحصول على المزيد من التفاصيل.

وللمزيد من المعلومات بشأن المناقشة العامة، أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد برفلييف (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): نود أن نبلغ الدول الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستعد وفقا للقائمة المؤقتة رقم ٣، التي قدمت إلى جميع الأعضاء في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠١. وسوف نلتزم بتسلسل المتكلمين المسجلين في القائمة قدر المستطاع، ولكن القائمة ستختصر لكي تلائم الفترة الزمنية الجديدة المحددة للمناقشة، والتي تسمح فقط بعقد ١٤ جلسة بدلا من الـ ٢٠ جلسة التي كان من المزمع عقدها سابقا. وستكون لدينا الآن ١٤ جلسة بدلا من ٢٠، في سبعة أيام بدلا من ١٠ أيام للمناقشة.

والدول الأعضاء التي أبلغت الأمانة العامة سابقا بأن رؤساء دولها وحكوماتها سيحضرون المناقشة العامة ينبغي أن تبلغ شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمستوى تمثيلها في المناقشة العامة قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ورقم الفاكس في مكتبنا هو 963-4230.

ويسرنا أيضا أن نتلقى في أسرع وقت ممكن معلومات عما إذا كانت دول أعضاء أخرى ستشارك على مستوى رئيس الدولة أو الحكومة، كي يتسنى لنا تلبية طلباتها بأفضل طريقة ممكنة. وهذا سيمكن الأمانة العامة من إعداد قائمة متكلمين مؤقتة جديدة، رقم ٤، للمناقشة العامة خلال ذلك الأسبوع وتعميمها على الأعضاء بنهاية الأسبوع المقبل. وسيعمم هذا الإعلان في القاعة أثناء هذه الجلسة أو في فترة ما بعد ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.